Grammatical Criticism of Al-Akfash Al-Awsat in His Book (Quran Meanings)

Muna Yousif Husain
Arabic Laughing / College of Art /University of Babylon
Munayoussif 678@yahoo.com

Submission date:23 /9/2018 **Acceptance date**:27 /9/2018 **Publication date**: 1/1 /2019

Abstract

Abstract This is a research in the Arabic grammatical lesson, which seeks to critique the grammatical sentence represented by words of names, actions and letters related to them. It was a study in the grammatical structure specified by the meaning. The words that occurred in grammatical disagreement between the grammar schools on the one hand and the readers on the other hand, The meaning behind this dispute, and the strangeness that the readers are likely not to weight, and their reference to that in what they believe of the readability on the seven or ten or more than the measurement does not follow, and this was the role of obscurity in determining what can be determined from the meanings that sometimes contradict the text of the Koran During his breach of public reading.

Keywords: Grammatical Criticism, Grammatical, Criticism،Meanings Quran, Al-akfash.

النقد النحوي عند الإخفش الاوسط (ت٢١٥هـ) في كتابه (معاني القران)

منى يوسف حسين
قسم اللغة العربية/ كلية الاداب/ جامعة بابل/محافظة بابل/ الحلة

الخلاصة

هذا بحث في الدرس النحوي العربي الذي يبحث عن نقد الجملة النحوية متمثلة بالكلمات من الاسماء والافعال والحروف المتعلقة بهما، فكانت دراسة في التركيب النحوي المحدد من قبل المعنى، فالالفاظ الواردة التي وقعت في خلاف نحوي بين مدارس النحويين من جهة والقراء من جهة اخرى، كان المعنى وراء ذلك الخلاف، وغرابة ان يرجح القراء مما لا ترجيح فيه، ومرجعيتهم في ذلك فيما يعتقدونه من جواز القراءة على السبع او العشر او اكثر مما لا قياس يتبعها، وهذا كان دور الاخفش في تحديد ما امكن تحديده من المعاني التي تخالف احيانا النص القراني من خلال مخالفته لقراءة العامة.

الكلمات الدالة: الاخفش، معاني القران، النقد، النحوي، الاخفش الاوسط

by University of Babylon is licensed under a Journal of University of Babylon for Humanities (JUBH)
Creative Commons Attribution 4.0 International License

١. المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا بحث في الدرس النحوي العربي المهتم بالمسائل النحوية عينة الخلاف والاختلاف، ومسائل الحسن والقبح في الكلام العربي، اذ كان الاهتمام من كل تلك المسائل النحوية الاخذ بالاراء ذات البعد الحاسم في الترجيح دون الاعتماد على السرد النحوي في الخلاف، لذا عمدت الى ما يميز تلك الترجيحات او مسائل الخلاف فيما يثري النص بثراء صاحبه من التعليل والتوجيه وعرض الادلة النقلية والعقلية، لذا اسميته بالنقد النحوي، والمقصود بالنقد ما استقر عند النقاد العرب بـــ(حكم القيمة)[١:١٦٦] او ما نجده عمليا في الدراسات اللغوية الحكم على الآراء والأدلة بالصواب أو الخطأ وما ينطوي فيها من جودة وحسن وقبح ورداءة عند تحليل المسائل النحوية وصولا إلى الرأي الأمثل والأقوم الذي يتفق مع المألوف من قواعد اللغة والمعهود من نظامها اللغوي[٢:صب].

كان اهتمام الباحثة في النص القراني كبيرا لمسالتين:الاولى:لان العربية لا دوام لها من غيره، فهي تحيا بوجوده،وما دام هذا النص في تجدد فكري كانت العربية كذلك، والامر الاخر:اتباعا لقول رسول الله ((أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه)) [٣:٦:١١٦]،[٤:٢:٤٧٧]،[٥:٣:٥٤٨]. فكانت كتب معاني القران عينة البحث.

تعد كتب معاني القران من الكتب التي تعنى بالمعنى القراني وكانت الحاجة لها لتعدد المعاني النحوية تبعا الى تعدد الاعراب لاسيما ما افرزته القراءات ومدارسها من تغيرات على مستوى الجملة والبنية، سواء كانت بالعوامل الظاهرة او المقدرة، ليكون لاصحاب تلك المعاني الدور في تحديد الوجه النحوي واستحسانه او ابعاد ما يرونه استقباحا، وقد تبرز اراء اخرى تسمح بجوازها ما دام المعنى القرآني في حرمة من المساس به.

وقد اخترت من بين كتب المعاني الكثيرة كتاب الاخفش سعيد بن مسعدة (ت-٢١٥هـــ) فهو من رجالات البصرة ومنفتح لاراء الكوفة فلا غرابة ان يخالف مدرسته في كثير من مواطن الكتاب، لذا لم يكن كتابه توطينا لاراء البصرة مطلقا على غرار ابي زكريا الفراء (ت٠-٢١٥هـــ). وعليه شرعت في اتخاذ كتاب معاني القران للأخفش مادة نقدية نحوية، فكانت حصيلة المسائل احدى وعشرين مسالة افصح فيها عن رايه بالمطلق، وان غاب احيانا الدليل معتمدا على فكره النحوي. فهذه سياحة نحوية فان اصبت فمن الله وان اخطأت فحسبي حسنة الاجتهاد، والحمد لله اولا واخرا.

٢. رافع المبتدأ والخبر:

قال الاخفش:(وأما قوله ﴿الْحَمْدُ للَّهِ﴾**[الفاتحة/٢]**،فرفعه على الابتداء. وذلك ان كل اسم ابتدأته لم توقع عليه فعلا من بعده فهو مرفوع، وخبره ان كان هو هو فهو ايضاً مرفوع، نحو قوله ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾[الفتح/٢٩]، وما أشبه ذلك. وهذه الجملة تأتي على جميع ما في القرآن من المبتدأ فافهمها. فانما رفع المبتدأ ابتداؤك اياه، والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم وكما كانت (أنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، فكذلك رَفَعَ الابتداءُ الاسمَ والخبرَ. وقال بعضهم:"رفع المبتدأ خبره" وكل حسن، والأول أقيس) [٦:١:٩].

من خلال هذا النص يقارن الاخفش العامل اللفظي (ان) مع العامل المعنوي (الابتداء) فلا فرق بينهما في الوظيفية وان اختلافا بالشكل، فالأول موجود، والاخر:مفترض، وما بينهما يتحقق وجود العامل.

وهذا الاقرار تبعه النحويون من وجود عاملين في النحو،قال ابن جني:(إنما قال النحويون:عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمرًا قائم. وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم)[٧:١:١١٠].

وقد عمد الاخفش في تفصيل العامل المعنوي على المبتدأ والخبر في اتجاهين:الاول:عامل المبتدأ، وهو الابتداء الذي قابله بـــ(إن) الناصبة. والاخر:عامل الخبر:وهو الابتداء او المبتدأ يقابله بالعاملين المعنوي في الاول واللفظي في الثاني. وكلٌ حسن، والأقيس عنده رفع الخبر بالعامل المعنوي وهو الابتداء لا المبتدأ بوصفه عاملا لفظيا.

اما جمهور النحويين فقد ذهبوا مذاهب متعددة في بابي المبتدأ والخبر، فالأول:مرفوع بالابتداء وهو قول سيبويه وجمهور من النحويين[٨:١:٢٣]،[٩:٢:٤٥٧]،[١٠:١:٢٥٠]. لان العامل في المبتدأ معنوي وهو كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها[١١:٢٢٦]،[١٢:١:٢٠١]. وقيل:ان الخبر رفع المبتدأ والعامل فيه لفظي[١١:٢٢٧]،[١٣:٢٦٤]. مما سمح لجمهور الكوفيين وبعض مخالفيهم الى القول:ان المبتدأ والخبر ترافعا[١٤:١:١٣٧]،[١٥:١:٤٧٣]. وحجتهم أن كل واحد منهما مفتقر إلى الآخر، فكان كل واحد منهما عاملا في صاحبه[١٦:١:١٩٦]،وقد تبع ابو حيان قول الكوفيين قائلا:(أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر،... ثم ذكر ترافعا، أي رفع كل واحد منهما الآخر قال، وهذا مذهب الكوفيين، وأقول:الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين، وهو أنهما يرفع كل منهما الآخر، وهو اختيار ابن جني)[١٧:٣:١٠٨٣]. اما الثاني:فهو الخبر وهو الجزء المتمم للفائدة بتعبير النحويين، وذكر البصريون في عامله ثلاثة مذاهب هي[١٨:١:٣٣٤]:

١. الخبر مرفوع بالمبتدأ:وهو قول سيبويه[٨:٢:٨٦]،[١٤:١:٦]،[١٦:١:١٥٨]:المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ[١٩:١:٢٩٦].

٢. الخبر مرفوع بالابتداء:**وهو قول الاخفش وبذلك خالف سيبويه** وان استحسنه واجازه. قال السيوطي:(وَقيل الْعَامِل فِي الْخَبَر هُوَ الِابْتِدَاء أَيْضا لِأَنَّهُ طَالب لَهما فَعمل فيهمَا وَعَلِيهِ الْأَخْفَش وَابْن السراج والرماني)[٢٠:١:٣٦٣].

٣. الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ[٢١:١١٤]. قاله ابن جني في باب شجاعة العربية:(فأما خبر المبتدأ فلم يتقدَّم عندنا على رافعه؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له "المبتدأ والابتداء" جميعًا، فلم يتقدم الخبر عليهما معًا، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ، فهذا "لا ينتقض"لكنه على قول أبي الحسن مرفوع بالمبتدأ وحده، ولو كان كذلك لم يجز تقديمه على المبتدأ)[٧:٢:٣٨٧]. وهذا يفسر مجموع القولين في المبتدأ والخبر عند ابن جني:ان المبتدأ مرفوع بالخبر، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ، وهذا الترافع قربه من مذهب الكوفيين[٢٠:١:٣٦٣].

٣. بناء (اللات) بالفتح او الكسر

قال الاخفش:(سمعنا من العرب من يقول:(أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ وَالْعُزَّى)، ويقول:"هي اللاتَ قالت ذاك" فجعلها تاء في السكوت، و"هي اللاتِ فاعلم" جرّ في موضع الرفع والنصب. وقال بعضهم "من الآنَ إلى غد" فنصب لانه اسم غير متمكن. واما قوله:(اللاتِ فاعلم) فهذه مثل "أمسِ" وأجود، لان الالف واللام التي في "اللات" لا تسقطان وان كانتا زائدتين. واما ما سمعنا في "اللات والعزى" في السكت عليها فـــ"اللاه" لانها هاء فصارت تاءً في الوصل وهي في تلك اللغة مثل "كان من الأمر كيتِ وكيتِ". وكذلك "هيهاتِ" في لغة من كسر)[٦:١:١١].

تحدث الاخفش في هذا النص عن المبنيات من الاسماء مستهلا قراءة قوله تعالى ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرى﴾ [النجم:٢٠]، فخصَّ اللات بين البناء عند العرب والاعراب في النص القراني، مقابلا اياها بظرفي الزمان (الان) و (أمس) ليستنطق صحة القراءة بالبناء بدل الاعراب.

(اللات)، اسم صنم، و(الألف) و(اللام) فيه زائدة لازمة مثلها في الذي والتي لان تعريفها بغير الالف واللام[٢٢:١٩٧]، وأمّا (التاء) فاختلف فيها، فهي أصليّة عند بعضهم من (لات يليت) بمعنى حبس أو نقص... وهي زائدة عند آخرين، فهو من (لوى يلوى) لأنهم كانوا يلوون أعناقهم إليها أو يلتوون أي يعكفون عليها، وأصل اللفظ لوية فحذفت لامها، فالألف منقلبة عن واو، وإلى هذا ذهب المعجم.. وقال بعضهم إن اللات مأخوذ من اللَّه[٢٣:٢٧:٤٤]،[٢٤:١:٤٠٩]. قال ابن سيده:(التاء في اللات قيل أصلية، لام الكلمة كالباء من باب، وألفه منقلبة فيما يظهر من ياء، لأن مادة ليت موجودة. فإن وجدت مادة من ل و ت، جاز أن تكون منقلبة من واو. وقيل:التاء للتأنيث، ووزنها فعلة من لوى، قيل:لأنهم كانوا يلوون عليها ويعكفون للعبادة، أو يلتوون عليها:أي يطوفون، حذفت لامها)[٢٥:٨:٨١]،[٢٦:٢:١١٨٧].

وردت لفظة (اللات) في النص القرآني معربة بتخفيف التاء، ومن قرأ (أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَّ وَالْعُزَّى) بتشديد التاء فزعموا أن رَجُلًا كان يَلِتُّ السَّويق وَيَبيعُهُ عند ذلك الصنم فسمي الصنمُ اللَّاتّ[٢٧:٢:٢٩٤]، والأكثر (اللَّاتَ) بتخفيف التاء[٢٨:٥:٧٣]. وكان الكسائي يقف عليها بالهاء، يقول " اللاه " وهذا قياس. والأجود في هذا اتباع المصحف والوقف عليها بالتاء[٢٩:١:٣٣٦]،[٣٠:٢:١٣٢].

فاللات في النص القرآني مفعول اول وعلامته علامة اعراب[٣١:٢:٤٨١]،[٣٢:٩:٣٥٣]،لكن الاخفش لاحظ ان الالف واللام زائدتان فهما مدعاة لجعل علامة التاء علامة بناء بالفتح كما في لفظة (الان) او الكسر كما في لفظة (أمس)، وفي ذلك تفصيل لكل ظرف من هذين الظرفين على النحو الاتي:

أولا:الانَ: ظرف مبني لتضمنه معنى ألف ولام غير الموجودة. لأن الموجودة زائدة فهو من «آن يئين»،إذا حان، و(الآن) معرفة بالألف واللام المقدرة لتعريف الوقت الذي أنت فيه[٣٣:١:١٨٣]، وقيل:انها بنيت لتضمنها معنى الاشارة فهي خالفت اسماء الاشارة بتعريفها من غير جهة التعريف[٣٤:٣:٢٢٩]، فهي ظرفُ زمانٍ للوقت الذي أنت فيهِ، مبني على الفتح. ويجوز أن يدخلهُ من حروفِ الجرَّ "من وإلى وحتى ومُذْ ومُنذُ"، مبنياً مَعَهنَّ على الفتح. ويكون في موضعِ الجرّ[٣٥:١:٦٣]

فـــ(الان) معرف من غير تعريف لان تعريفه معنى والالف واللام ههنا زائدة، والمعروف عند النحويين ان الاسم المعرف لا يبنى فهو معرب،(تقول:قمت الآن، فهو مبني على الفتح مع الألف واللام، قال الله تعالى﴿آلآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين﴾[يونس:٩١]،[٣٦:١:٢٩٧]. والقياس انها معربة بوجود الالف واللام، لان الاسم إذا أدخلوا الألف واللام أو أضافوه عرفوه وليس في العربية مبني تدخل عليه الألف واللام إلا عرف باستثناء المبني في حال التنكير والحالة هذه لم تمكنه الألف واللام[٣٧:٥٤]. فقولنا:جئتك الآن. الفتحة فتحة بناء وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف[٧:٣:٥٩]. كما هو حال (اللاتَ) عند الاخفش لمشابهتها (الان) من زيادة الالف واللام، وعدم التعريف ههنا ضمانة للبناء. قال الداني:عن اللام (أن تكون زائدة لازمة. وذلك في ألفاظ محفوظة. منها:الذي، والتي، وفروعهما من الموصولات. ومنها:اللات اسم الصنم. ومنها:الآن. وإنما حكم على الألف واللام في هذه الألفاظ بالزيادة، لأن تعريفها بغير الألف واللام؛ أما الموصولات فبالعهد الذي في صلاتها، على المختار. وأما اللات فبالعلمية. وأما الآن فقيل:تعريفه بلام مقدرة ضمن معناها، ولذلك بني. وقيل تعريفه بحضور مسماه، كتعريف اسم الإشارة) [٢٢:١٩٧].

ثانيا:امس:تنحى في النحو العربي منحيين[٣٨:٢٥٧]،[١٦:٢:٣٤٧]،[٣٩:١:٩٥]:

الاول:الاعراب:بالضم رفعا، والفتح نصبا، والكسر جرا، اذا وقعت ضمن المواضع الاتية:

١. إن أردت بـــ"أمس" يومًا من الأيام الماضية مبهما". أي:أمسًا ما من الأموس.
٢. إن عرفته بالإضافة"، نحو:أمس يوم الخميس.
٣. إن عرفته "بالأداة" نحو:الأمس.
٤. إنصغرته نحو:أُمَيْس.
٥. ان كسرته نحو:أموس.

الثاني:البناء:

١. اذا وقعت مجردة من دون وصف او اضافة او تعريف،
٢. اذا وقعت ظرفا فلا مناص من بنائها اجماعا لتضمنها معنى الحرف.

هذا موقف النحويين من (أمس) فهي مبنية على الكسر عند جميع الحجازيين بشروطها لتضمنها معنى اللام[١٤:٤:١٣٢]،[٣٨:٢٥٧]، قال ابن جني:(ومِن ذلك قولك:كنت عندك في أمِس. فالكسرة الآن كسرة بناء. وهي واقعة موقع كسرة الإعراب المقتضيها الجرُّ)[٧:٣:٥٨]

اما التميميون فينحون بها منحى ما لا ينصرف لـــ(العلمية والعدل) ان اردنا اليوم الذي قبل يومك. والاشهر المنع بالرفع فقط وابقاء الكسر نصبا وجرا[٩:٤:٥١]،[٤٠:٤:٣٦١]، وبعضهم منعها للصرف بالضم رفعا دون تنوين، وبالفتح نصبا والكسر جرا [٩:٤:٥١]،[٤٠:٤:٣٦٢]،. قال ابن هشام:(وَمِمَّا اخْتلف فِيهِ التَّمِيمِيُّونَ أَيْضا أمس الَّذِي أُرِيد بِهِ الْيَوْم الَّذِي قبل يَوْمك فأكثرهم يمنعهُ من الصّرْف إِن كَانَ فِي مَوضِع رفع على أَنه معدول عَن الأمس فَيَقُول مضى أمس بِمَا فِيهِ ويبنيه على الْكسر فِي النصب والجر على أَنه مُتَضَمّن معنى الْألف وَاللَّام فَيَقُول اعْتكف أمس وَمَا رَأَيْته مذ أمس وَبَعْضهمْ يعربه إِعْرَاب مَا لَا ينْصَرف مُطلقًا)[٣٥١]. وقد رد ابن الحاجب قول التميميين، قائلا:(ولم يحسن ذلك في "أمس" لأنه لا يقال:أمس، منكر ثم يعرف فيقال:الأمس، بل الأمس، بالألف واللام معرفا تعريفا على غير قياس، و"أمس" معرفا على غير قياس. فلو جعل معدولا عن الأمس لكان فيه مخالفة قياسين:أحدهما فيه، والآخر في المعدول عنه، فكان حمله على مخالفة قياس واحد أولى. ولذلك جاءت لغة أهل الحجاز على البناء دون الإعراب) [٤٢:٢:٧٨٣].

– صفوة القول– (أمس) مخفوض في الفاعل والمفعول به، تقول أتيته أمسِ وذهب أمسِ بما فيه وكان أمسِ يوما مباركا وإن أمسِ يوم مبارك،فإذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضفته إلى شيء أو جعلته نكرة أجريته،تقول كان الأمس يوما مباركا وإن الأمس الماضي يوم مبارك وكان أمسكم يوما طيبا [٤٣:١٨١]. لذا منع الاخفش البناء وامس معرفة فقال:(يقولون:"ذهب أَمسِ بما فيه" و"لَقِيتهُ أمسِ يا فتى"، فيكسرونه في كل موضع في بعض اللغات. وقد قال بعضهم:"لَقِيتهُ الأمسِّ الأحدث" فجرّ أيضاً وفيه الف ولام، وذلك لا يكاد يعرف) [٦:١:١١].

فالوجه مع اللات كما في قوله (الجر في موضع الرفع والنصب). للبناء، بل هي اجود على حد تعبيره من امس فقال:(واما قوله:(اللاتِ فاعلم) فهذه مثل "أمسِ" وأجود، لان الالف واللام التي في "اللات" لا تسقطان وان كانتا زائدتين). في حين تسقط مع (أمس) وتتغير احكامها ودلالتها لان الفرق بين قولك (فعلت هذا أمس) وقولك (فعلت هذا بالأمس) أن الأول قصدت به أنك في اليوم الذي قبل يومك، وأما الثاني فمعناه أنك فعلته في اليوم المعهود بينك وبين المخاطب، أي اليوم الذي يعلمه المخاطب، سواء كان اليوم الذي يليه يومك أما ما قبله. ومنه قوله تعالى:﴿أتاها أمرنا ليلا أو نهارا فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس﴾ [يونس:٢٤]، أي الأمس الذي أزينت فيه وليس معناه التنصيص على اليوم الذي قبل يومك [٤٤:٢:٢٠٨].

هذا التقابل الذي اوجزه الاخفش بين اللات وامس ان ارتضيناه من حيث المشابهة بينهما من زيادة الالف واللام لغير التعريف في الاول، والتجرد اصلا في الثاني ليكون حكمها حكم المبنيات لتضمنها اللام، فلا يعني اعرابها على الاصل ولا يحق للمجرد ان يعرب في امس مطلقا بخلاف اللات.

٤. النفي بـــ(لا)

تحدث الاخفش في نصيه عن قراءة الرفع لنفي الواحد في النص الاول، وعن قراءة النصب لنفي الجنس في النص الثاني، وكلاهما وجه العربية. وهي قراءة الاجماع في المصحف. والفرق بينهما يترتب تفريقا نحويا فضلا عن التفريق الدلالي الواضح بين الواحد والجنس على النحو الاتي:

٤. ١ :(لا) بمعنى ليس:

قال الاخفش:(واما قوله ﴿لاَخَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس:٦٢]، فالوجه فيه الرفع لان المعطوف عليه لا يكون الا رفعا ورفعته لتعطف الآخر عليه. وقد قرأها قوم نصب او جعلوا الآخر رفعا على الابتداء)[٦:١:٢٥].

وافق الاخفش في نصه قراءة الاجماع في الرفع والتنوين بـــ(خوف). و(لا) ههنا بمعنى ليس لان قولنا:لا رجلٌ قائم فهو نفي للواحد ولا يقتضي النفي عن قيام كل الرجال، لذا يمكن ان يقال:لا رجلٌ قائم بل رجلان، وتكون لا النافية عاملة معاملة (ليس) نحو:(لاَخَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ). قال الازهري:القراءة بتنوين (فَلَا خَوْفٌ) وهو الجيد عند النحويين، المختار إذا تكرر حرْف النفي[٤٥:١:١٤٨]. فإن رفع المعطوف عليه جاز في الثاني وجهان[٨:٢:٢٨٦]،[٤٦:١:٣٩٩]:الاول:الرفع على غرار قولنا:لا رجلٌ ولا امراةُ وتكون (لا) زائدة، ومنه قول عبيد بن حصين الراعي:[٦:١:٢٥]

وما هجرتك حتى قلتِ معلنةً... لا ناقةٌ ليَ في هذا ولا جَمَلُ

الثاني:البناء على الفتح نحو لا رجلٌ ولا امرأةَ ولا غلامُ رجل ولا امرأةَ ومنه قول الشاعر:[٦:١:٢٥]

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها... وما فاهُوا به أبدا مقيمُ

والوجه الاخير لم يعرضه الاخفش ويبدو تمسكه في النص القراني حال دون التفصيل لا سيما وان ما بعد (لا) جملة اسمية من المبتدا والخبر. وقد قرا القراء ما خالف الاجماع، فقد قرأت (خوفُ) بالرفع دون تنوين، وهي قراءة ابن محيصن والاعرج[٤٧:٤٨٣]. وقرات (نصب او جعلوا الآخر رفعا على الابتداء) كما نقله الاخفش (خوفَ) بفتح الفاء على التبرئة الحسن، والْجَحْدَرِيّ، وقَتَادَة، وأبو السَّمَّال ويَعْقُوب، والزَّعْفَرَانِيّ، وابْن مِقْسَمٍ، ومجاهد، وأبان، وأبو جعفر، وشيبة[٤٧:٤٨٣]، وهو جائز في العربية، وإن كان المختار ما عليه الجماعة[٤٥:١:١٤٨]

٤. ٢. لا لنفي الجنس:

قال الاخفش:(وقوله﴿فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ [البقرة:١٩٧]، فالوجه النصب لان هذا نفي ولانه كله نكرة. وقد قال قوم ((فَلاَ رَفَثٌ وَلاَ فُسُوقٌ وَلاَ جِدَالٌ فِي الْحَجِّ)) فرفعوه كله، وذلك انه قد يكون هذا المنصوب كله مرفوعاً في بعض كلام العرب) [٦:١:٢٥].

هذا النفي يخالف ما قبله على التركيب من البناء في الاسم على ما ينصب به، وفي الدلالة فقولنا:لا رجلَ قائم، فهو نفي عن جنس الرجال جميعا فلا استدراك بعده، فلا نقول:لا رجلَ قائم بل رجلان فهو قبيح. ولم يرد في عربيتنا فهو مخالفة عن الاصل والدلالة في استغراق الجنس كله، وهو ما تتبناه لا النافية الجنس

او ما تسمى بـــ(لا) التبرئة التي تبناها الاخفش في قوله تعالى ((فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ)). مع جواز الاسم المعطوف الاوجه الاتية[١٢:٢:١٥]:

١. البناء على الفتح:نظير قولنا:لا حولَ ولا قوةَ الا بالله.
٢. النصب:نظير قولنا:لا حولَ ولا قوةً الا بالله. قال الشاعر[٨:٢:٢٨٥]،[٤٨:٤٤]،[٤٩:١٠٤]

لا نسبَ اليوم ولا خلةً... اتسع الخرق على الراقع

٣. الرفع:نظير قولنا:لا حولَ ولا قوةُ الا بالله. قال الشاعر[٤٣:١٧٨]،[٨:٢:٢٩٢]:

هذا وَجَدِّكُم الصَّغار بأسرِه... لا أُمَّ لي إنْ كان ذاكَ ولا أَبُ

وقد نقل الاخفش قراءة الرفع عند بعض العرب (رفثٌ، فسوقٌ، جدالٌ)، وهي قراءة (ابن كثير وأبو عمرو وكذا أبو جعفر ويعقوب "فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوق" بالرفع والتنوين وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن، وقرأ أبو جعفر ولا جدال كذلك بالرفع والتنوين وافقه الحسن[٣٠:٢:٢١١]،[٥٠:٢٩١]،[٥١:١٧٦]، (واتفقوا كلهم على نصب اللام من قوله:(وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ). قال أبو منصور:مَنْ قَرَأَ (فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ) فرفعهما بقوله في الحج،وإنما يحسنُ الرفع إذا نُسقَ عليه، وإن لم ينسق عليه بـــ (لا) فالاختيار النصب بلا تنوين، كقوله جلَّ وعزَّ:(لا رَيبَ فِيهِ) على التبرئة، ومعنى (وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ)، أي:لا شك أن الحج في ذي الحجة وقرأ الباقون:(فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ) بالنصب في جميعهاعلى التبرئة، ولو قرئ:(وَلَا جِدَالٌ) بالرفع والتنوين كان ذلك جائزا في كلام العرب، فأما في القرآن فلا يجوز؛ لأن القراءة سنة، ولم يقرأ بها أحد من القُراء)[٤٥:١:١٩٦].

قال شهاب الدين احمد الدمياطي:(ووجه رفع الأولين مع التنوين أن الأول اسم لا المحمولة على ليس، والثاني عطف على الأول، ولا مكررة للتأكيد ونفي الاجتماع، **وبناء الثالث على الفتح** على معنى الإخبار بانتفاء الخلاف في الحج؛ لأن قريشا كانت تقف بالمشعر الحرام فرفع الخلاف بأن أمروا أن يقفوا كغيرهم بعرفة، وأما الأول فعلى معنى النهي أي:لا يكونن رفث ولا فسوق. وقرأ الباقون الثلاثة بالفتح بلا تنوين على أن لا لنفي الجنس عاملة عمل أن مركبة مع اسمها كما لو انفردت. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وكذا يعقوب "لا بيع فيه ولا خلة، ولا شفاعة" في هذه السورة و"لا بيع فيه ولا خلال" بإبراهيم و"لا لغو فيها ولا تأثيم" في الطور بالفتح من غير تنوين وافقهم ابن محيصن والحسن واليزيدي، والباقون بالرفع والتنوين في الكلمات السبع)[٥١:١٧٦].

ويبدو ان الاخفش جاء بالرفع في جدال متناسيا اثرها في انتفاء الحج والذي سوغه امكانية الرفع في كلام العرب على القياس من ارادة الواحد لا الجدل كله كما اسسنا في صدر الكلام. والدليل ان الاخفش ساق بناءه دون الاوليين، ذلك في حديثه عن التمييز بين نفي الواحد ونفي الجنس عند ارادة الجواب عند من يسال قائلا:(وهذا جواب لقوله "هل فيه رفثٌ أو فسوقٌ"... فلذلك يكون جوابه رفعاً. واذا قال "لا شيءَ" فانما هو جواب "هل من شيءٍ"، لان "هل مِن شيءٍ"... وقد قال قوم ((فَلاَ رَفَثٌ وَلاَ فُسُوقٌ **وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ**)) فرفعوا الأول على ما يجوز في هذا من الرفع، او على النهي، كانه قال "فلا يكونن فيه رفثٌ ولا فسوقٌ" كما تقول:"سمعُكَ اليّ" تقولها العرب فترفعها، وكما تقول للرجل:"حسبُك" و"كفاك". وجعل الجدال نصبا على النفي. فرفع أحدهما ونصب الآخر)[٦:١:٢٥].

٥. الحمل على اللفظ والمعنى في(مَنْ)

قال الاخفش:(﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً نُؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾[الاحزاب:٣١]، فقال:يَقْنُتْ فجعله على اللفظ، لان اللفظ في مَن مذكر وجعل (تَعْمَلْ) و (نُؤْتِهَآ) على المعنى. وقد قال بعضهم (ويَعْمَلْ) فجعله على اللفظ لان لفظ (مَنْ) مذكر. وقد قال بعضهم (وَمَنْ تَقْنُتْ) فجعله على المعنى لانه يعني امرأة. وهي حجة على من قال:"لا يكون اللفظ في مَن على المعنى الا ان تكون (مَنْ) في معنى {الذي}، فاما في المجازاة والاستفهام فلا يكون اللفظ في {مَنْ} على المعنى. وقولهم هذا خطأ لان هذا الموضع الذي فيه (وَمَنْ تَقْنُتْ) مجازاة. وقد قالت العرب "ما جاءَتْ حاجَتُكَ" فأَنَّثُوا "جاءتْ" لانها لــ"ما"، وانما انثوا لان معنى "ما" هو الحاجة. وقد قالت العرب او بعضُهُم "من كانت أمّكَ" فنصب)[٦:١:٣٧].

تبنى الاخفش تذكير (مَنْ) في هذا النص القراني من تذكير (يقنت) على اللفظ، وما ورد تانيثها في (تَعْمَلْ) و (نُؤْتِهَآ) انما على المعنى لان المراد (المراة). واحتج بحجتين: اولا: من حيث اللفظ:وقد قال بعضهم (ويَعْمَلْ) فجعله على اللفظ لان لفظ (مَنْ) مذكر. ثانيا:من حيث المعنى: وقد قال بعضهم (وَمَنْ تَقْنُتْ) فجعله على المعنى لانه يعني نساء النبي[٥٢:٣:٤٤]،[٥٣:٦:٤٨٨]. اي: يُعْطِهَا اللَّهُ ثَوَابَ عَمَلِهَا، مِثْلَيْ ثَوَابِ عَمَلِ غَيْرِهِنَّ مِنْ سَائِرِ نِسَاءِ النَّاسِ[٥٤:١٩:٩٢]، فهي تكتسب التذكير والتأنيث من حيث اللفظ والمعنى، وقد ردَّ الاخفش دعوى بعضهم (لا يكون اللفظ في مَن على المعنى الا ان تكون (مَنْ) في معنى (الذي)، فأما في المجازاة والاستفهام فلا يكون اللفظ في (مَنْ) على المعنى) وهذا الراي لم اقف عليه في المصادر.

فقال:(**وقولهم هذا خطأ** لان هذا الموضع الذي فيه (وَمَنْ تَقْنُتْ) مجازاة. وقد قالت العرب "ما جاءَتْ حاجَتُكَ" فأَنَّثُوا "جاءتْ" لانها لــ"ما"، وانما انثوا لان معنى "ما" هو الحاجة. وقد قالت العرب او بعضُهُم "من كانت أمّكَ" فنصب). فــ(ما) انثوها لمعنى الحاجة وهي مؤنثة لا اللفظ فحسب، كما اكتسبت من التأنيث لفظا حين (قالت العرب او بعضُهُم "من كانت أمّكَ" فنصب). ومما يؤكد قول الاخفش ان العرب ادخلوا (رب) على (من وما). قال الشاعر[٥٥:٤١]،[٢٠:٣:٤٣٣]:

رُبَّ مَنْ انضجتُ غيظاً صَدْرَهُ... قد تَمَنَّى لِيَ شَرّاً لم يُطَعْ

فلولا انها نكرة بمنزلة "رجل" لم تقع عليها (ربّ). ومثلها (ما) نكرة الا انها بمنزلة (شيء)،قال الشاعر[٨:٢:١٠٩]:

رُبَّ ما تَكْرَهُ النفوسُ من الأمْرِ... له فَرْجَةٌ كَحَل العِقالِ

فلولا انها نكرة بمنزلة "مَنْ" لم تقع عليها رُبَّ[٦:١:٣٨].

لذا سوغ الاخفش قراءة الايةبالاتي:(ومن يقنت... يعمل صالحا يؤتها) على اللفظوهي قراءة حمزة والكسائي وخلف[٥٦:٥٤١]،[٥٧:١:٥٧٦]،[٥٨:١:٣٥٧]. او(ومن يقنت... وتعمل صالحا نؤتها) على المعنى وهي قراءة ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر وَعَاصِم وَلم يخْتَلف النَّاس فى (يقنت) أَنَّهَا بِالْيَاءِ[٥٦:٥٢١]. ولا ضرار انها بالتاء على المعنى عند الاخفش وهذا التحليل وان لم يصرح به لكن واقعا يفرض تأويله لا سيما ان القراءة وردت عند ابن عامر بالتاء[٥٩:٤:١٤٩٤].

إنَّ قَرَاءة حَمْزَة وَالْكسَائِيّ (وَيعْمل صَالحا يؤتها) بِالْيَاءِ فَإِنَّهُ حمل الْكَلَام على لفظ (من) دون الْمَعْنى،وقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّاءِ أَن الْفِعْل لما تقدمه قَوْله (مِنْكُن) أجروه بِلَفْظ التَّأْنِيث لِأَن تَأْنِيث (مِنْكُن) أقرب إِلَيْهِ من لفظ (من) وَمن قَرَأَ بِالتَّاءِ فَإِنَّهُ حمل على الْمَعْنى دون اللَّفْظ لِأَن معنى (من) التَّأْنِيث وَالْجمع وَمِمَّا يُقَوي

قَول من حمل على الْمَعْنى اتِّفَاق حَمْزَة وَالْكسَائِيّ مَعَهم فِي قَوْله نؤتها فحملا أَيْضا على الْمَعْنى وَلَو كَانَ على اللَّفْظ لقالوا (نؤته)[٥٧٦:١:٥٧].

قال الازهري:(من قرأهن بالياء فللفظ (مَنْ) لأن لفظه **لفظ واحد مذكر**،وَمَنْ قَرَأَ (وتعمل) بالتاء فلأن (مَنْ) وإن كان لفظه لفظ المذكر فإنه للتأنيث، أو للجمع، **فذهب به إلى المعنى**، ومما يقوى التاء في (وتعمل) الفاصل بين الفعلين وهو قوله (منكن للَّهِ ورسوله)، وهذه حجة ابن كثير ونافع وَمَنْ قَرَأَ بقراءتهما،وحجة من اختار الياء في (ويعمل) أنه أتبَعَ بعض الفعل بعضًا بالياء إذ لم يختلفوا في الياء من (يقنت)،وقوله:(يؤتها) أى:يؤتها الله،وَمَنْ قَرَأَ (نؤتها) فالفعل لله أيضًا)[٤٥:٢:٢٨١]،[٥٧:١:٥٧٦].

هذه دلائل الاخفش في صحة التاويل على المعنى عند تانيث (من) وهو ما تقبله القراءة المتواترة، وما تستدل صحة عند الشعر، وان كان ما يمكن تثبته من اللفظ ظاهرا من تذكير الفعل لتذكير من، فان لــ(رب) عملها في (من) كما عملت في النكرة كــ(الرجل)؛ لانها (مَنْ) أَدَاةٌ تَقُومُ مَقَامَ الِاسْمِ يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ وَالْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ[٦٠:٣:٦٣٥].

٦. اثبات ياء المتكلم او حذفها:

وردت ياء المتكلم في مواضع عديدة في القران الكريم، واخذت لبعضها ابوابا متعددة في النحو العربي فضلا عن البنية الصرفية في الاسماء وبالتحديد في بابي التصغير والنسب. من نحو عصايّ وعصيَّ من خلال تغير الاسماء المنقوصة والممدودة في هذين البابين. وما دمنا في محور النقد النحوي فقد اخذت الاسماء المنقوصة المضافة الى ياء المتكلم احكاما متعددة من نحو:حكم النداء في (عبادي) فيقال:يا عباديْ، عباديَ، عبادِ، عبادَ، عبادا[٤٦:١:٣٤٢]،[٦١:٣:٦١].

اما المقصور من نحو هدى فنقول:هدايَ، قال تعالى ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة:٣٨]، فانفتحت هذه الياء على كل حال لان الحرف الذي قبلها ساكن. وهي الالف، فلما احتجت الى حركة الياء حركتها بالفتحة لانها لا تحرك الا بالفتح. ومثل ذلك قوله ﴿عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا﴾ [طه:١٨] من عصا[٦:١:٧٦].

وهناك لغة للعرب يقولون في "عصَيَّ يا فَتى" و﴿هُدَيَّ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾. لما كان قبلها حرف ساكن وكان الفا، قلبته الى الياء حتى تدغمه في الحرف الذي بعده فيجرونها مجرى واحدا وهو أخف عليهم. واما قوله ﴿هذامَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾[ق:٢٣] و﴿هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾[الانعام:١٥٣]و﴿ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾[ال عمران:٥٥]. فانما حركت بالاضافة لسكون ما قبلها وجعل الحرف الذي قبلها ياء ولم يقل "عَلايَ" ولا "لَدايَ" كما تقول "على زيد" و"لدى زيد" ليفرقوا بينه وبين الأسماء،لان هذه ليست بأسماء، وعَصايَ" وهُدايَ" و"قَفايَ" اسماء[٦:١:٧٦].

يتحدد موقف الاخفش النحوي ههنا في مواضع اربعة:

اولا:اذا جاء بعد ياء المتكلم (أل) نحو قوله تعالى﴿جَآءَنِيَ الْبَيِّنَاتُ مِن رَّبِّي﴾ [غافر:٦٦] قال الاخفش:(اذا لقيتها الف ولام زائدتان فان شئت حذفت الياء لاجتماع الساكنين وان شئت فتحتها كيلا يجتمع حرفان ساكنان. الا **ان احسن ذلك الفتح** نحو و ﴿نِعْمَتِيَ الَّتِي﴾[البقرة:٤٠] وأشباهِ ذا. وبه نقرأ)[٦:١:٧٧]. وقد اتفق القراء على فتح الياء[٤٥:١:١٧٦]،[٦٢:١:٢٦٩]،[٦٣:٢٣٨]، وروى الْمفضل عَن عَاصِم أَنه لم يُحَرك الْيَاء ولَم يروها عَن عَاصِم غير الْمفضل[٥٦:١٦٩]. وقال الفراء في نصب الياء من (نِعْمَتِيَ) كل ياء كانت من المتكلمف معها لغتان الإرسال والفتح، فإذا لقِيَتها ألف ولام اختارت العرب التحريك، وكرهت السكون؛ لأن اللام ساكنة

فتسقط الياء عندها لسكونها، فاستقبحوا أن يقولوا:(نعمتِ التي) فتكون كأنها مخفوضة على غير إضافة، فأخذوا بأوثق الوجهين. قال:وقد يجوز إسكانها)[٢٩:١:٦٤]،[١٤٥:١:٤٥].

ثانيا:اذا جاء بعد ياء المتكلم الف وصل (فأنت فيه أيضاً بالخيار إلاّ أَنَ **أحسنه في هذا الحذف** وبها نقرأ ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ﴾[الاعراف:١٤٤]، و﴿هَارُونَ أَخِي اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾ [طه:٣٢]، فاذا كان شيء من هذا الدعاء حذفت منه الياء نحو ﴿ياعِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر:١٦]، و﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ﴾ [يوسف:١٠١]، و﴿رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ﴾[المؤمنون:٩٣]، حذفت الياء من (عبادي) و (ربِّي) لوقوعها موقع الدعاء فكان الحذف اجود عند الاخفش[٧٧:١:٦].

وهذا الراي فيه اقوال عند القراء فما كان لغير الدعاء ممن وقع لفظه بالياء مكسورة ما قبلها ويقع بعدها الف الوصل فقد فتح أبو عمرو الياء فيهن جميعًا، ووافقه ابن كثير إلا في﴿لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ﴾ فقط. وأسكن نافع ثلاثًا منهن:(إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ)(أَخِي، وَاشْدُد)(يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ)، وفتح الباقيات[١٣٥:٥٦]، [٢٣٧:٦٣]. وروى أَبُو خُلَيْد عَن نَافِع {يَا لَيْتَنِي اتَّخذت} محركة مَنْصُوبَة[١٣٥:٥٦]. قال ابن الجزري:(فَفَتَحَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ﴾،﴿أَخِي اشْدُدْ﴾ وَفَتَحَ أَبُو عَمْرٍو ﴿يَالَيْتَنِي﴾اتَّخَذْتُ وَفَتَحَ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَأَبُو جَعْفَرٍ ﴿لِنَفْسِي*اذْهَبْ﴾[طه:٤٠]،﴿فِي ذِكْرِي* اذْهَبَا﴾ [طه:٤٢٢]، وَفَتَحَ نَافِعٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَالْبَزِّيُّ وَرَوْحٌ ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا ﴾[الفرقان:٣٠]، وَفَتَحَ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَأَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ وَأَبُو بَكْرٍ ﴿بَعْدِي اسْمُهُ﴾ [الصف:٦])[١٧١:٢:٣٠]. اما اذا وقعت للدعاء فالحذف هو القياس عند القراء باستثناء رويس عن خلف حين اثبتها في (يا عبادي)[٦٣٢:٢:٦٥]، [١٤٥:٥١]،[٢٧٥:٥٠].

ثالثا:رفض الاخفش قول بعض العرب ممن يحذف الياءات في كل موضع، فقال:(**وذلك قبيح قليل** الا ما في رؤوس الآيْ، فانه يحذف الوقف. كما تحذف العرب في أشعارها من القوافي نحو قوله:

أَبا مُنْذِرٍ أفنيتَ فاستبقِ بعضَنا... حنانيكَ بعضُ الشرِّ أَهونُ من بَعْضِ):[٧٨:١:٦]

رابعا:تعامل بعض القراء في اثبات الياء عند الوصل وحذفها عند السكوت، بل حذف بعضهم الياء في السكوت والوصل نحو﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾[ص:٨]، و﴿فَاتَّقُونِ﴾[الزمر:١٦]. قال ابن مجاهد (فَقَرَأَ عَاصِم وَابْن كثير وَابْن عَامر وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ بِغَيْر يَاء فِي الْوَصْل وَالْوَقْف،وَقَرَأَ أَبُو عَمْرو هَذِه... الأحرف بِالْيَاءِ فِي الْوَصْل وَبِغير يَاء فِي الْوَقْف)[١٩٧:٥٦]. ومن حذف اكتفى بالكسرة قبل الياء[٢٣٩:١:٤٥]. وهي اللغة الجيدة[٧٨:١:٦].

٧. النداء الى ام واب

قال الاخفش:(وأما قوله ﴿يا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ﴾ [مريم:٤٥]،فأنث هذا الاسم بالهاء كقولك "رجُلٌ رَبْعَةٌ" و"غُلامٌ يَفَعَةٌ". او يكون ادخلها لما نقص من الاسم عوضا... ومن العرب من يقول:"يا أَمَّ لا تفعلي" رخّم كما قال:"يا صاحِ". ومنهم من يقول "يا أميّ" و"يا أبي" على لغة الذين قالوا:"يا غلامِي. ومنهم من يقول "يا أبِ" و"يا أمِّ" وهي الجيدة في القياس)[٧٩:١:٦].

تتحدث الاخفش ههنا عن ياء المتكلم في النداء الى (اب، ام) وحكمها عند العرب بين الاثبات او الحذف، ولاجل الوقوف على اجودها لا بد من تبيان السلوك النحوي لكلا اللفظين ومن ثم تبيان التغيير عند النداء من خلال ما نقله الاخفش في نصه ومقابلته عند النحويين، حيث لم يخرج النداء ههنا عند الاخفش عن الاتي:

اولا:القول:يا ابت ويا امت: بفتح التاء او كسرها، نحو قوله تعالى ﴿يأَبَتِ إِنِّي أَخَافُ﴾ بدون الياء فلا يقال:يا ابتي ويا امتي؛ لان التاء عوض عن الياء فلا يكادان يجتمعان[٣٥١:١:٦٦]،[٣٢:٤:١٤].

وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام، ونظيره قراءة أبي جعفر((يَا حَسْرَتَى)) [٥٣:٢:٣٠]، فجمع بين العوض والمعوض. ومنه قول الشاعر[٤٠٧:٣:١٩]:

يا أَبَتِي لا زلتَ فينا فإنما... لنا أملٌ في العيش ما دُمْتَ عائشا

فقال:ابتي بالجمع بين المعوض والمعوض منه [١٠٩:٢:١٥]، وهذه لغة قبيحة وَيَنْبَغِي أَن لَا تجوز إِلَّا فِي ضَرُورَة الشّعْر[٢٠٧:١:١٤].

وهذه التاء هي تاء تأنيث كما اشار الاخفش والدليل جواز إبدالها في الوقف هاء نحو "يا أَبَهْ ويا أُمَّهْ[٣٤٩:١:٦٦]،[٣٢:٤:١٤]،[١٣٢٧:٢:١٨]،[١٥٩:٣:٣٥]. لذا وقف بإبدالها هاء ابن كثير وابن عامر [١٩١:٢٩]. ووقف الباقون بالتاء مراعاة للرسم[٣٤٤:٥٦]،[٦٠:١:٦٧]. فالكسر اشهر والفتح اقل، وزعم الاخفش:(قد فتح قوم كأنهم أرادوا "يا أبتا" فحذفوا الالف كما يحذفون الياء، كما قال الشاعر:

ولست بمدرك ما فات مني... لهفَ" ولا بـــ"ليتَ" ولا لَوَآني

يريد:"لَهْفاه". ومما يدلك على ان هذا الاسم أنث بالهاء قول الشاعر:

تقولُ ابنتي لما رأتنِيَ شاحِباً... كأَنَّكَ فينا يا أَبات غريبُ

فرد الالف وزاد عليها الهاء كما أنثَ في قوله "يا أمتاه")[٨٠:١:٦].

الا انهم اختلفوا بضم التاء في "يا أبتُ" و"يا أمتُ"، فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس[١٣٧:٣:١٧]،[٤٤:٣:٦١]،[٢٣٥:٢:١٦]، ومنعه الزجاج. وحكى سيبويه عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول:"يا أمتُ" بالضم[٢٠٥:٤١]. وهذا الحكم لم يرد في احكام النحويين سماعا او قياسا الا على لغة الضعف[٢٠٥:٤١]، ولم يتعرض عليه الاخفش وانما ساق على المشهور في قراءته قال ابن مجاهد:(اخْتلفُوا فى كسر التَّاء وَفتحهَا من قَوْله {يَا أَبَت إِنِّي رَأَيْت} فَقَرَأَ ابْن عَامر وَحده {يَا أَبَت} بِفَتْح التَّاء فى جَمِيع الْقُرْآن وَكسر التَّاء الْبَاقُونَ وَابْن كثير يقف على الْهَاء / يَا أبه /وَكَذَلِكَ ابْن عَامر فِيمَا رأى وَالْبَاقُونَ يقفون بِالتَّاءِ وهم يكسرون)[٣٤٤:٥٦]

ثانيا:القول:يا ابَ ويا امَ:والاصل:يا ابي ويا امي فرخمتا كما رخمت صاح من صاحب. [٢٦٣:٤:٦٧] قال سيبويه:(وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول:يا أمَّ لا تفعلى، جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة إذ قالوا:يا طلحَ أقبلْ؛ لأنهم رأوها متحركة بمنزلة هاء طلحة فحذفوها، ولا يجوز ذلك في غير الأم من المضاف. وإنما جازت هذه الأشياء في الأب والأم لكثرتهما في النداء، كما قالوا:يا صاح في هذا الاسم. وليس كل شيء يكثر في كلامهم يغيَّر عن الأصل، لأنه ليس بالقياس عندهم، فكرهوا ترك الأصل)[٢١٣:٢:٨]،[٣٥٣:١:٦٨] وهذا المفهوم ما اراده الاخفش بقوله:(ومن العرب من يقول:"يا أمَّ لا تفعلي" رخّم كما قال:"يا صاحِ").

ثالثا:القول:يا ابي ويا امي:هي على لغة الذين قالوا يا غلامي كما يقول الاخفش بالتسكين، ويلحظ من خلال هذا النداء ان مراحل مرت من إثبات الياء ساكنة أو متحركة بالفتح نحو، يا أبي ويا أمي، ثم قلبها ألفًا نحو:يا أبا ويا أما. ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة نحو:يا أب ويا أم، بفتحهما، وأقلها الضم نحو،يا أب ويا أم بضمهما[٢٢٤:٢:١٦].

رابعا:القول:يا ابِ ويا امِ:وهو ما استحسنه الاخفش بقوله:(ومنهم من يقول "يا أبِ" و"يا أمِّ" وهي الجيدة في القياس). ويبدو من تتبعنا لجهود النحويين ان لا تعارض (إن كان المضافُ إليها أباً أو أُمّاً، جاز فيهِ ما جازَ في المنادَى الصحيح الآخر، فتقول "يا أَبِ ويا أُمِّ. يا أَبي ويا أُمي. يا أَبيَ ويا أُميَ. يا أبا ويا أُمّا" ويجوزُ فيه

أيضاً حذفُ ياءِ المتكلم والتَّعويضُ عنها بتاءِ التأنيثِ مكسورةً أو مفتوحةً، نحو "يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ. يا أَبَتَ يا أُمَّتَ". ويجوزُ إبدالُ هذهِ التاءِ هاء في الوقفِ، نحو "يا أَبَهْ ويا أُمَّهْ)[١٥٩:٣:٣٥].

لكن ما يلفت الانتباه حرص الاخفش على استحسان هذا النداء بالكسر في ام واب، ونحن نعلم ان لا فرق بين الياء في ابي وامي والكسرة ههنا الا بالاشباع، وبتعبير الصوتيين (الكسرة من الياء) ولا فرق بينهما الا الكمية، فلمَ اجاد الاخير دون رضى عن الاخر، لا سيما ان القياس ما اسسناه اول البحث بالتاء المكسورة المعوضة عن الياء.

٨. جواب الشرط من الامر

قال الاخفش:(وقوله﴿قُل لِّلَّذِينَ آمَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لاَ يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾[الجاثية:١٤] و﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[الاسراء:٥٣]، فأجراه على اللفظ حتى صار جوابا للأمر. وقد زعم قوم ان هذا انما هو على (فَلْيَغْفِروا) و(قُلْ لَعِبادي فَلْيَقولوا) وهذا لا يضمر كله يعني الفاء واللام. ولو جاز هذا لَجاز قول الرجل:(يَقُمْ زَيْدٌ)،وهو يريد(لَيَقُمْ زَيْدٌ). وهذا الكلمة أيضاً أمثل لأنك لم تضمر فيها الفاء مع اللام... وهذا قبيح)[٨٢:١:٦].

أوضح الاخفش في النصين القرآنيين الخاصين بجزم الفعل المضارع (يغفروا)، (يقولوا) بعد فعل القول الدال على الار (قل) مستعرضا ما قيل عن عامله وهو لا يخرج عن امرين:

اولا:العامل الظاهر:وهو ما دعا اليه الاخفش حيث اجراه على اللفظ حتى صار جوابا للامر. اي:جعل الفعل قل فعل الشرط ويغفر جوابا للشرط كقولنا (ادرس تنجح)[٦٦١:٢:٧٠]. قال الفراء:(فَيَغْفِرُوا فِي موضع جزم، والتأويل- والله أعلم-:قل للذين آمنوا اغفروا، على أنه شرط للامر فيه تأويل الحكاية. ومثله:«قُلْ لِعِبادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ» فتجزمه بالشرط (قل))[١٥٩:١:٦]. قال الطبري:(تَشْبِيهًا لَهُ بِالْجَزَاءِ وَالشَّرْطِ وَلَيْسَ بِهِ، وَلَكِنْ لِظُهُورِهِ فِي الْكَلَامِ عَلَى مِثَالِهِ، فَعُرِّبَ تَعْرِيبَهُ)[٨٢:٢١:٥٤].

وقد خالف النحاس قول الفراء انما جزم لوقوعه جوابا للامر وان لم يكن جوابا للشرط. (وهُوَ كَثِيرٌ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ شَرط وَجَزَاء كَأَن قِيلَ إِنْ تَدْعُ رَبَّكَ بِأَنْ يُخْرِجَ لَنَا يُخْرِجْ لَنَا، وَهَذَا بِتَنْزِيلِ سَبَبِ السَّبَبِ مَنْزِلَةَ السَّبَبِ فَجَزَمَ الْفِعْلَ الْمَطْلُوبَ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ بِطَلَبِهِ لِلَّهِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَحَقُّقِ وُقُوعِهِ)[٥٢٢:١:٧١]. قال النحاس (يَغْفِرُوا في موضع جزم. قال الفرّاء:هذا مجزوم بالتشبيه بالجزم والشرط كأنه كقولك:قم تصب خيرا. وليس كذلك. قال أبو جعفر:يذهب إلى أنه لما وقع في جواب الأمر كان مجزوما وإن لم يكن جوابا. وهذا غير محصّل)[٩٥:٤:٦٤]، وبه دعا الزجاج وعده اجود القولين قائلا:(المعنى قل لعبادي أقيموا، ولكنه صار قبله (ادع) و (قل) فجعل بمنزلة جواب الأمر. وكلا القولين مذهب، ولكنه على الجواب أجود لأن ما في القرآن من لفظ الأمر الذي، ليس معه جَازم مَرفوع،قال اللَّه عزَّ وجلَّ﴿تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل اللَّه[الصف:١١]﴾) [١٤٢:١:٢٨].

ثانيا:العامل المضمر:وهو على نوعين:

١. الحمل على المعنى،ويكون الفعل فيه محذوف تقديره (اغفر)[١٤٨:٩:٣٢]، قال النحاس:(والأولى فيه ما سمعت عليّ بن سليمان يحكيه عن محمد بن يزيد عن أبي عثمان المازني قال:التقدير قل للّذين آمنوا اغفروا يغفروا. وهذا قول محصّل لا إشكال فيه، وهو جواب كما تقول:أكرم زيدا يكرمك. وتقديره:إن تكرمه يكرمك).[٩٥:٤:٧٢]، واليه اشار مكي القيسي حين قال:(هُوَ مجزوم مَحْمُول على الْمَعْنى لِأَن الْمَعْنى قل لَهُم اغفروا يغفروا وَقد مضى ذكر هَذَا بأشبع من هَذَا)[٦٦١:٢:٧٠].

٢. على نية حذف اللام،نقله كثير من اللغويين من جزم (يغفر) بلام مضمرة [٧٢:١:١٨٠]، [٧٣:١:٣١٤]، [٧٤:١:٢٣٢]، قال القرطبي:(انه أمر أي ليغفروا)[٧٥:١٣:١٨٧]. وهذا ما استقبحه الاخفش:(ولو جاز هذا لَــجاز قول الرجل:(يَقُمْ زَيْدٌ)، وهو يريد (لَيَقُمْ زَيْدٌ).... وهذا قبيح) من جهة المعنى كما مثله الاخفش، فضلا عن السلوك النحوي، فالاجماع ان الامر مجزٍ للشرط نقول:تدرس تنجح فلو قدرنا المحذوف (ان تدرس لتنجح) لكان معيبا اجتماع اداتين على جواب واحد.

٩. قطع الاضافة بالتنوين

قال الاخفش:(وقال﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة:١٨٤]، وقد قرئت(فِدْيَةُ طَعَامِ مِسكين)[٦٧:١:٧٩] وهذا ليس بالجيد، انما الطعام تفسير للفدية، وليست الفدية بمضافة الى الطعام) [٦:١:١٧٠].

وضح الاخفش موقفه من القراءة لمن اضاف (فديةُ) الى (طعام) بوصفها قراءة ليست بالجيدة، ومن المؤكد ان هذه القراءة انبنت على معنى عند القراء يبرره التفسير الموضوعي للنص القراني اذا ما علمنا ان للمعنى والية الحركة اثرها في تلك القراء، وقبل الحكم عن صحة القراءة او عدمها لا بد لنا من تتبع اثرها وما يترتب في ذلك من دلالة لغوية وتفسيرية لاسيما ان الاضافة لوحدها في نص الاخفش ليس وحدها ما يشكل المعنى والتركيب، انما ما يترتب في (مسكين) ايضا وهذا ما لم يقف عليه الاخفش، بل حرَّف قراءة الجمع مع الاضافة؟!

قال الازهري:(قرأ نافع وابن عامر (فِدْيَةُ طَعَامِ مِسَاكِينَ) بالإضافة، وخفض الطعام، وجمع مساكين. وقرأ الباقون[٥١:١٩٩]: (فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ) بالتنوين والرفع والتوحيد. قال أبو منصورة مَنْ قَرَأَ (فِدْيَةُ طَعَامِ مِسَاكِينَ) أضاف فدية إلى طعام مساكين، والعرب تضيف الشيء إلى نعته، كقول الله جلَّ وعزَّ:﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾[ق:٩]، و ﴿ذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة:٥]، وَمَنْ قَرَأَ:(فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ)رفع قوله (طَعَامُ مِسْكِينٍ) لأنه ترجمة عن فدية، ويكون بدلاً، كأنه قال:وعلى الذين يطيقونه طعام مسكين)[٤٥:١:١٩٢].

اذن نحن امام وجهين:الاول:تنوين وتوحيد:(فديةٌ):مبتداْ، وطعام:بدل منها، ومسكين:واحد، لأن عليه عن كل يوم يفطره إطعام مسكين، الثاني: اضافة وجمع: (فديةُ): مبتدا وهو مضاف، طعام: مضاف اليه، ومساكين: نعت، أي:انه جعل الفدية عن أيام متتابعة لا عن يوم واحد[٢٩:١:٩٣].

هذا المعنى من البيان النحوي وله تماس في البيان التفسيري الخاضع الى الوصايا والتواتر في حكم المفطر، فمن وحَّد ونون(حجتهم أَن الطَّعَام هُوَ الفدية الَّتِي أوجبهَا الله على الْمُفطر الَّذِي رخص لَهُ فِي الْفطر وَجعل إطْعَام الْمِسْكِين جَزَاء إفطاره فَلَا وَجه لإضافة الْفِدْيَة إِلَيْهِ إِذْ كَانَ الشَّيْء لَا يُضَاف إِلَى نَفسه إِنَّمَا يُضَاف إِلَى غَيره وحجتهم فِي التَّوْحِيد فِي الْمِسْكِين أَن فِي الْبَيَان على حكم الْوَاحِد فِي ذَلِك الْبَيَان عَن حكم جَمِيع أَيَّام الشَّهْر وَلَيْسَ فِي الْبَيَان عَن حكم إفطار جَمِيع الشَّهْر الْبَيَان عَن حكم إفطار الْيَوْم الْوَاحِد فَاخْتَارُوا التَّوْحِيد لذَلِك إِذْ كَانَ أوضح فِي الْبَيَان)[٥٧:١:١٢٤].

ومن جمع واضاف فان معناه لكل يوم إطعام واحد منهم فالواحد مترجم عن الجميع وليس الجميع بمترجم عن الواحد؛لأن هذا إنما يعرف بالدلالة،فقد علم أن معنى((وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين)) أن لكل يوم مسكينا، فالاختيار هذه القراءة ليرد جمعا على جمع. ولا يجوز أن يكون الطعام نعتا لأنه جوهر ولكنه يجوز على البدل وأبين منه أن يقرأ (فديةُ طعامِ) بالإضافة لأن فدية مبهمة تقع للطعام وغيره [٧٢:١:٢٨٦].

والحق اقول:ان المتتبع للنص القراني لا يجد غضاضة من توالف لفظة مساكين بعد طعام في النص القراني لكن من باب البدل لا الاضافة، نحو قوله تعالى ((كفارةٌ طعامُ مساكين))[المائدة:٩٥]، وهذا ما يبرر خروج قراءة هشام عن بقية القراء حين ألحق الجمع بعد التنوين[٦٧:١:٧٩]. حتى ان الاخفش لم يعترض على قراءة الاضافة فيها كما فعل في هذا النص، فقال:(عليه كفارةٌ. رفعٌ منون ثم فسر فقال:"هِيَ طعامُ مساكين" وقال بعضهم ((كَفّارَةُ طَعَامِ مَساكِينَ)) باضافة الكفارة اليه.) [٦:١:٢٨٨].

فالنص القرآني يصح تواتره في قراءة التنوين والتوحيد، والرفع والجمع خاضع للتفسير الذي وضح مشرعه كيفية الاطعام لنوع المسكين او المساكين، في كون المعنى التطبيقي للنص:

الاول:فدية طعام مسكين:بمعنى:وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين واحد عن الشهر[٤٥:١:١٩٢].

اما الثاني:فدية طعام مَساكين" بمعنى:وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين عن الشهر، إذا أفطر الشهر كله[٥٤:٢:٤٤٠].

١٠. صرف (عرفات)

قال الاخفش:(قال﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُواْ اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة:١٥٨] فصرف (عَرفاتٍ) لانها تلك الجماعة التي كانت تتصرف، وانما صرفت لأن الكسرة والضمة في التاء صارت بمنزلة الياء والواو في (مِسلمين) و(مُسلمون) لانه مذكر، وصارت التنوين في نحو (عَرَفَاتٍ) و(مُسْلِماتٍ) بمنزلة النون. فلما سمي به ترك على حاله كما يترك (مسلمون) اذا سمي به على حاله حكاية. ومن العرب من لا يصرف [ذا] اذا سمي به ويشبه التاء بهاء التأنيث في نحو "حَمْدَةَ" وذلك قبيح ضعيف. قال الشاعر:

تَنَوَّرْتُها من أَذْرِعاتٍ وأَهلُها... بيثربَ أَدْنى دارِهَا نظرٌ عالِ

ومنهم من لا ينوّن (اذْرِعات) ولا (عانات) وهو مكان)[٦:١:١٧٧].

حدد الاخفش الطريق في مناقشة لفظة (عرفات) دون الدخول في التجرد من معاملة هذا اللفظ بعيد عن سياقه القراني، فهي اسم على حكاية الجمع[٢٨:١:٢٧٢]،[٧٦:٢:٣٣١]، [٧٧:١:١٤٣]. والتنوين فيه دليل جمع كالنون إذا قلت هَؤُلَاءِ مُسلمُونَ ومررت بمسلمين[٦٨:٤:٣٨]، وقد حدد الاخفش هذا الجمع بقوله:(فلما سمي به).

اسم عرفات من تعارف الناس عند التقائهم في ذلك المجمع العظيم. وقيل:إن جبريل كان يرى ابراهيم المناسك فلما صارا بعرفات قال ابراهيم:عرفت فسميت بهذا الاسم. وقيل:إنه من اجتماع آدم وحواء وتعارفهما[٧٨:١٩٤]. وهو ما سمي به من الجمع تحقيقًا "كـــ:عرفات، و:أذرعات" فإنهما جمع "عرفة، وأذرعة [١٦:٢:٦٣٠]. قال العكبري:(وَ (عَرَفَاتٍ):جَمْعٌ سُمِّيَ بِهِ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ نَكِرَةً وَهُوَ مَعْرِفَةٌ، وَقَدْ نَصَبُوا عَنْهُ عَلَى الْحَالِ فَقَالُوا:هَذِهِ عَرَفَاتٌ مُبَارَكًا فِيهَا ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا بُقْعَةٌ بِعَيْنِهَا)[٢٦:١:١٦٢].

–اذن– هي معرفة لأنّها اسمٌ لبِقاع معلومة، غيرِ متفرّقة، ولا موجودةٍ بعضُها دون بعض. ويدلّ على أنّها معارف ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم:"هذه عرفاتٌ مباركًا فيها [٨:٣:٢٣٣]؛ فانتصابُ الحال بعدها يدلّ على أنّها معرفة فضلا عن عدم تعريفها فلا نقول (العرفات). وفيها لغتان:الصرفُ وتركُه. والصرفُ أفصح من حيث كان جَمْعًا لمواضع مجتمعة؛ كأنّ كلّ موضع منهم عَرَفَةٌ، فجُعلت مكانًا واحدًا، ووُضح لها اسم خاصّ. وتنوينُها في الحقيقة تنوينُ مقابلة. والتاء للجمع لا لمجرَّدِ التأنيث[٦٦:١:١٤٢]. والتنوين فيه عوض من النُّون فى جمع(مسلمين) نقول:هَؤُلَاءِ مُسلمُونَ، ومررت بمسلمين يَا فَتى، وكل مَا كَانَ على وزن الْمُسلمين فَالْوَجْه فِيهِ أَن يجرى هَذَا المجرى وَإِن لم يكن في الأَصْل جمعا[٦٨:٣:٣٣١].

عرفات من ملحقات جمع المؤنث السالم، هو كل ما كان من جمع المؤنث أو ملحقاته ثم انتقل فأصبح علما على رجل أو امرأة أو مكان أو غير ذلك من أمثلته «سعادات وزينبات، وعنايات، ونعمات، وعرفات، وأذرعات». فهذه لفظها لفظ جمع المؤنث ولكنها تطلق على مفرد سواء كان مذكرا أم مؤنثا وفي إعراب هذا النوع الأخير من الأسماء ثلاثة أقوال[١٤:١:٨٧]،[٢٣:٢:٤١٤].

الأول:يعربه إعراب جمع المؤنث السالم مع التنوين:نقول:هذه اذرعاتٌ، ورايت اذرعاتٍ، ومررت باذرعاتٍ. قال سيبويه:(وقال في رجل اسمه مسلماتٌ أو ضرباتٌ: هذا ضرباتٌ كما ترى ومسلماتٌ كما ترى. وكذلك المرأة لو سميتها بهذا انصرفت. وذلك أن هذه التاء لما صارت في النصب والجر جراً أشبهت عندهم الياء التي في مسلمين، والياء التي في رجلين، وصار التنوين بمنزلة النون. ألا ترى إلى عرفاتٍ مصروفةً في كتاب الله عز وجلَّ وهي معرفةٌ. الدَّليل على ذلك قول العرب:هذه عرفاتٌ مباركاً فيها. ويدلك أيضاً على معرفتها أنك لا تدخل فيها ألفاً ولاما، وإنما عرفاتٌ بمنزلة أبانين، وبمنزلة جمع. ومثل ذلك أذرعاتٌ، سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت امرئ القيس:

تنورَّتها من أذرعاتٍ، وأهْلُها... بيَثْرِبَ، أَدْنَى دارِها نظرٌ عالِ

ولو كانت عرفات نكرةً لكانت إذاً عرفات في غير موضع)[٨:٣:٢٣٣].

والثاني يعربه إعرابه ولكن بدون تنوين:هذه اذرعاتٌ، ورايت اذرعاتِ، ومررت باذرعاتِ. قال النحاس:((وحكى سيبويه عن العرب حذف التنوين من عرفات يا هذا ورأيت عرفات يا هذا بكسر التاء بغير تنوين قال لما جعلوها معرفة حذفوا التنوين.)[٧٢:١:٢٩٦]. واليه اشار مكي:(وَحكى سِيبَوَيْهِ أَن بعض الْعَرَب يحذف التَّنْوِين من عَرَفَات لما جعلهَا اسْما معرفَة حذف التَّنْوِين وَترك التَّاء مَكْسُورَة فِي النصب والخفض)[٧٠:١:١٢٤].

والثالث:يعربه إعراب الممنوع من الصرف من غير تنوين:هذه اذرعاتُ، ورايت اذرعاتَ، ومررت باذرعاتَ.

ونسبه بعضهم الى الكوفيين[٧٢:١:٢٩٦].

هذه مجمل اراء النحويين فتقولُ "هذه اذرِعاتٌ وعَرَفاتٌ، ورأَيتُ اذرعاتٍ وعَرفات، وسافرتُ إلى اذرعاتٍ وعَرَفاتٍ". هذا هو الفصيحُ. ... ويجوز فيه مذهبانِ آخرانِ احدُهما أن يُعربَ إعرابَ ما لا ينصرفُ، للعَلميَّة والتأنيث فيُرفعُ بالضمة، وينصب ويُجر بالفتحةِ. ويمتنعُ حينئذٍ من التنوين. فتقولُ "هذهِ عَرَفاتُ، ورأَيتُ عرَفاتَ، ومررتُ بعرفاتَ". والثاني أَن يُرفعَ بالضمة، ويُنصبَ ويُجر بالكسرةِ، كجمعِ المؤنثِ السالم، غيرَ أنهُ يزالُ منه التنوينُ، فتقولُ "هذهِ اذرعاتُ، ودخلتُ اذرعاتٍ، وعرَّجتُ على اذرعاتٍ". ويُروى قول امرئ القيس:

تَنَوَّرْتُها من أَذْرِعات، وأهلُها... بيَثْرِبَ، أدْنى دارِها نَظَرٌ عالي

بالأوجهُ الثلاثة كسرِ التاءِ منوَّنةٌ، وكسرِها بلا تنوين، وفتحها غيرَ منوَّنة)[٣٥:٢:٢٣١].

هذه اراء النحويين في عرفات والاشهر عندهم اجراؤها مجرى جمع المؤنث السالم في صرفها منونة، وكان الاخفش من هذا الاجماع، وعدَّ من منعها من الصرف بالقبيح والضعيف، فقال:(ومن العرب من لا يصرف ذا اذا سمي به ويشبه التاء بهاء التأنيث فينحو "حَمْدَةَ" وذلك قبيح ضعيف). لكن الغريب ممن ينقل عن الاخفش خلاف ذلك، قال النحاس:(وحكى الأخفش والكوفيون فتح التاء قال الأخفش تجرى مجرى الهاء فيقال من عرفاتَ يا هذا)[٧٢:١:٢٩٦]،[٧٠:١:١٢٤].

و قال مكي:(وَحكى الْأَخْفَش والكوفيون فتح التَّاء من غير تَنْوِين فِي النصب والخفض أجروها مجْرى هَاء التَّأْنِيث فِي فَاطِمَة وَعَائِشَة)[٧٠:١:١١٢٤]

بل ان الاخفش اكد في نصه صرفها من خلال ما نقله عن العرب بصرف عرفات بدون تنوين فقال:(قال الشاعر:

تَنَوَّرْتُها من أَذْرِعاتٍ وأَهلُها... بيثربَ أَدْنى دارِهَا نظرٌ عالِ

ومنهم من لا ينوّن (اذْرِعات) ولا (عانات) وهو مكان)[٦:١:١٧٧]

١١. (اعلم) رفعام جزم

قال الاخفش:(وقال﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:٢٥٩]، إذا عَنَى نفسه. وقال بعضهم (قال اعْلَمْ) جزم على الامر كما يقول:"اعْلَمْ أَنَّه قَدْ كان كذا وكذا" كأنه يقول ذاك لغيره وانما ينبه نفسه، والجزم أجود في المعنى إلا أنه أقل في القراءة والرفع قراءة العامة وبه نقرأ)[٦:١:٣٢٦].

قرأ حمزة والكسائي:(قَالَ اعْلَمْ) بالأمر. وقرأأبو جعفر وشيبة وعاصم ونافع وأبو عمرو (أَعْلَمُ) بقطع الألف وضم الميم. قال أبو العباس:ونحن نذهب به إلى الجزم؛ لأن مَنْ قَرَأَ به أكثر، على أنهُ قيل لإبراهيم:و ﴿اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وهذا لا يختلف عن ذاك[٥٦:١٨٩]،[٤٥:١:٢٢٣].

واحتج من جزم بالأمر بقراءة ابن مسعود بها، بل كان ابن عباس يرجحه او يَقُول:أهوَ خير أم إِبْرَاهِيم إِذْ قيل لَهُ (وَاعْلَم أَن الله عَزِيز حَكِيم)، وَحجَّة أُخْرَى وَهِي أَن التوقفة بَين ذَلِك وَسَائِر مَا تقدمه إِذْ كَانَ جرى ذَلِك كُله بِالْأَمر فَقيل ﴿فَانْظُر إِلَى طَعَامك... وَانْظُر إِلَى حمَارك... وَانْظُر إِلَى الْعِظَام﴾ [البقرة:٢٥٩]، إِذْ كَانَ فِي سِيَاق ذَلِك[٥٧:١٤٤].

اما من رفع وقطع الالف فحجتهم مَا رُوِيَ فِي التَّفْسِير قَالُوا لما عاين من قدرَة الله مَا عاين قَالَ (أعلم أَن الله على كل شَيْء قدير) قَالُوا فَلَا وَجه لِأَن يَأْمر بِأَن الله على كل شَيْء قدير وَقد عاين وَشَاهد مَا كَانَ يستفهم عَنهُ وَقَالَ الزّجاج لَيْسَ تَأْوِيل قَوْله (أعلم أَن الله على كل شَيْء قدير) أَنه لَيْسَ يعلم قبل مَا شَاهد وَلَكِن تَأْوِيله إِنِّي قد علمت مَا كنت أعلمهُ غيبا مُشَاهدَة[٥٧:١٤٥]،[٧٩:٤٩]،[٨٠:١:٥٣١]

إنَّ نقد الاخفش النحوي لقراءة العامة كان نقدا مشفوعا بالمعنى والقياس، فاما المعنى فهو امر على ان الله على كل شي قدير، واما القياس فكما مثل عن ابراهيم (عليه السلام)،حين قال له ((وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)، فأمر إبراهيم بأن يعلم، بعد أن أراه كيفية إحيائه الموتى، أنه عزيز حكيم. فكذلك أمر الذي سأل فقال:(أنّى يحيي هذه الله بعد موتها) ؟ بعد أن أراه كيفية إحيائه إياها أن يعلم أنّ الله على كل شيء قدير[٥٤:٥:٤٥٤]

قال الثعالبي:(فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ ذلك عيانا قالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ قرأ ابن عباس وأبو رجاء وحمزة الكسائي:قالَ أِعْلَمْ موصولا مجزوما على الأمر بمعنى قال الله له أعلم، يدلّ عليه قراءة عبد الله والأعمش:قل اعلم، وقرأ الباقون قالَ أَعْلَمُ معطوفا مرفوعا على الخبر عن عزير أنّه قال لمّا رأى ذلك:أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)[٨١:٢:٢٥١].

فالخطاب القراني الى الخليل (ع) اعْلَمْ ان الله على كل شي قدير، واعلمْ انه عزيز حكيم. وهو يتوافق نصيا مع سياق السؤال الذي طرحه ابراهيم متسائلا عن احياء الموتى﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى﴾[البقرة:٢٦٠]، فكان له من الجواب ما كان. ويبقى التنغيم الصوتي في الخطاب اهميته ههنا مما جعل المفسرين ينحون من الامر الى الاذعان والاقرار في تحديد وجه الخطاب من الخليل الى الله بصيغة أعلمُ!!.

١٢. أنْ المخففة

قال الاخفش:(وقال في موضع آخر ﴿أَنِ الْحَمْدُ للَّهِ﴾ [يونس:١٠]، و﴿أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّاً﴾ [الاعراف:٤٤]، فهذه "أَنّ" الثقيلة خُفِّفَتْ وأُضْمِرَ فيها،ولا يستقيم أن تجعلها الخفيفةلأن بعدها اسما. والخفيفة لا يليها الأسماء)[٦:١:٣٢٦]

يتحدث الاخفش عن احكام (أنْ) المفتوحة المخففة الداخلة على الجملتين الاسمية((ان الحمد لله)) او الفعلية ((ان قد وجدنا)) فهي مخففة من (أنَّ) وبقي على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون اسمها الا ضمير الشان محذوفا، وخبرها لايكون الا جملة نحو:علمت ان زيد قائم، فـ(أنْ) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان محذوف والتقدير:انه، وزيد قائم جملة اسمية في موضع رفع خبر[١٢:١:٣٨٣]. قال سيبويه:(وأما قوله عزَّ وجلَّ:(وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)، وآخر قولهم أن لا إله إلا الله، فعلى قوله أنه الحمد لله، ولا إله إلا الله. ولا تكون أن التي تنصب الفعل؛ لأن تلك لا يبتدأ بعدها الأسماء. ولا تكون أي، لأن أي إنما تجيء بعد كلام مستغنٍ ولا تكون في موضع المبنيِّ على المبتدا) [٨:٣:١٦]. فـ(ان) ثقيلة خففت فاضمر فيها الاسم (أنه). وان وقع خبرها جملة فعلية وفعلها كان متصرفا وجب الفصل بين (ان) والفعل باحد الفواصل (قد، سوف، السين، النفي، لو) نحو قوله تعالى:﴿ونعلم ان قد صدقتنا﴾ [المائدة:١١٣]، و﴿علم ان سيكون منكم مرضى﴾،[المزمل:٢٠]،﴿أيحسب الانسان ان لن نجمع عظامه﴾[القيامة:٣]،﴿وان لو استقاموا على الطريقة﴾ [الجن:١٦] وهذا ما مثله الاخفش بقوله تعالى ((ان قد وجدنا)).

لانْ المخففة احكام في العربية اوجزها سيبويه على اربعة مواضع هي:

الاول:أن تكون فيه أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها نحو:أن تأتيني خيرٌ لك، كأنك قلت:الإتيان خيرٌ لك. ومثل ذلك قوله تعالى:﴿ وأن تصوموا خيرٌ لكم ﴾ [البقرة:١٨٤] يعني الصوم خيرٌ لكم [٨:٣:١٥٢]

الثاني:أن تكون فيه بمنزلة أي. وذلك قوله عز وجل:﴿ وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا﴾[ص:٦]، زعم الخليل أنه بمنزلة أي، لأنك إذا قلت:انطلق بنو فلان أن امشوا، فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي، ومثل ذلك:ما قلت لهم إلاَّ ما أمرتني به أن اعبدوا الله. وهذا تفسير الخليل. ومثل هذا في القرآن كثير [٨:٣:١٦٢].

الثالث:تكون فيه لغواً. نحو قولك:لمَّا أن جاءوا ذهبت، وأما والله أن لو فعلت لأكرمتك[٨:٣:١٥٢].

الرابع:هي فيه مخففةَ من الثقيلة. ذلك قولك:قد علمت أن لا يقول ذاك، وقد تيقنت أن لا تفعل ذاك، كأنه قال:أنَّه لا يقول وأنَّك لا تفعل[٨:٣:١٦٥]، [٦٨:١:٨٤]، وهذا الاخير بينه الاخفش بقوله (ولا يستقيم أن تجعلها الخفيفة لأن بعدها اسما. والخفيفة لا يليها الأسماء).

هذا المعنى عند سيبويه والاخفش لم يكن مستقرا بوصفه مصطلحا نحوية لدى المحدثين، لان التفريق بين أن والاسم، وأن بالفعل جار على حقيقة التخفيف في (أن) وهو ما اسسناه من دخول المخففة على الجملتين الاسمية والفعلية، ومع حرص الاخفش على استعمال مصطلح التخفيف والاضمار في الاسم، والتخفيف في الفعل الا ان النحويين اجروه على اطلاقه، فقد ذهب الرماني وابن السراج الى انها مخففة من الثقيلة في الاسم كما كانت في الفعل، فقالا:**أن تكون مخففة من الثقيلة وذلك قوله تعالى:{وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ولو نصبت بها وهي مخففة لجاز**[٥٥:٤٥] مع ايمانهم بمقصد سيبويه، قال ابن السراج:(قال سيبويه:لا تخففها أبدًا في الكلام وبعدها الأسماء إلا وأنتَ تريد الثقيلة تضمر فيها الاسم) [٤٦:١:٢٣٨].

فابن السراج قد خالف سيبويه والاخفش من حيث اطلاقه على مواضعته، لكن التتبع في جهود النحويين اصبح التخفيف للمبتدا والفعل على السواء، قال الزجاجي عن قوله تعالى ﴿وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾ [الاعراف:١٠٢]، **هي مخففة من الثقيلة** وجاز وقوع الفعل بعدها لأنها إذا خففت بطل عملها ووقع بعدها **الابتداء والخبر والأفعال** والدليل على أنها مخففة من الثقيلة لزوم اللام في الخبر ومثل ذلك قول الله تعالى﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾[يوسف:٣]، ومثله قوله﴿قال تالله إن كدت لتردين﴾ [الصافات:٥٦]، كل هذا مخفف من الثقيلة) [٣٧:١١٣]، وقال ايضا:قَالَ الله تَعَالَى﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك:٢٠]، مَعْنَاهُ مَا الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غرور وَتَكون للتحقيق مُخَفّفَة من الثَّقِيلَة فيلزمها فِي الْخَبَر اللَّام كَقَوْلِك إِن زيدا لقائم وَتَكون زَائِدَة كَقَوْلِك لما إِن جَاءَ زيد أَحْسَنت إِلَيْهِ مَعْنَاهُ لما جَاءَ زيد)[٥٧:٨٢].

١٣. إنَّ الثقيلة

قال الاخفش:وقال (﴿ذالِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [الانفال:١٤]، كأنه جعل "ذلكم" خبراً لمبتدأ أَوْ مبتدأ أضمر خبره حتى كأنه قال:"ذلِكُمْ الأَمْرُ" أوْ "الأَمْرُ ذلكم". ثم قال ((وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ)) أيْ:الأَمْرُ ذلكم وهذا، فلذلك انفتحت "أَنَّ". ومثل ذلك قوله ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾... ومن العرب من يفتحها لأنه لا يدري أن بعدها لاما وقد سمع مثل ذلك من العرب في قوله ﴿أَفَلاَ يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ [العاديات:٩]، ففتح وهو غير ذاكر للام وهذا غلط قبيح)[٦:١:٣٤٦].

تعد (انّ) من الحروف المشبة بالفعل، وهي من الحروف الناسخة للمبتدأ والخبر، حيث تنسخ العمل من الرفع الى النصب شانها شان الحروف الناسخة كـــ(ما النافية) و(لا) النافية للجنس، او الافعال الناسخة كـــ(ظن) واخواتها، و(كان) واخواتها، و(كاد) واخواتها). مع مراعاة الاسم المنصوب (المبتدأ والخبر) او نوع النصب كمفعولي ظنَّ.

ان الاساس التي تعمل به (ان) قائم على امرين:الاول:كونها مشددة لا مخففة، والاخر:حركة الهمزة، وهذا الاخير يكاد يكون المحرك الاساس في عمل المخففة، فان كانت مكسورة لا تعمل ويعلق خبر المبتدا باللام، نحو:إنْ زيد لقائم، واللام انما جلبت للفرق بينها وبين ان النافية، فلولاها لا نعلم ان زيدا قائم ام لم يقم[١٥٧:٣٧]،[١٣٣:٢٢].

ولحركة الهمزة اهميتها في الثقيلة كما كان في الخفيفة، فهمزة (أنَّ) المفنوحة هي بتاويل مصدر نحو:يعجبني انك قائم، اي:قيامُك، واعجبني أنك قائم، اي:قيامَك، فلا تحتج ليتعلق خبرها باللام لا لتتميز عن ان النافية، ولا ينفعها عند تأويل مصدر مؤول. أما (إنّ) فهي واجبة الكسر اذا تعلق خبرها باللام نحو:إنّ الله لمنجزٌ وعده[٢٥٣:١:١٠]،[٣٥٤:١:١٢]، فان لم يعلق خبره باللام، جاز لك وجهان:الكسر اخبارا، او الفتح مصدرا نحو:علمت ان زيدا قائم. قال الاخفش:(وأمّا قول الشاعر:

ذاكَ وإنِّي على جاري لَذُو حَدَبٍ... أَحنو عَلَيْهِ كما يُحْنى على الجارِ

فإنما كسر "إنَّ" لدُخول اللام. قال الشاعر:

وَأَعْلَمُ عِلْماً ليسَ بالظنِّ أَنَّه... إذا ذَلَّ مَوْلَى المَرْءِ فَهْوَ ذَليل

وإنَّ لِسانَ المَرْءِ ما لَمْ تَكُنْ لَهُ... حَصاةٌ على عَوْراتِهِ لَدَليلُ

فكسر الثانية لأن اللام بعدها)[٦:١:٣٤٦].

وقد نقل الاخفش قائلا:(من العرب من يفتحها لأنه لا يدري أن بعدها لاما وقد سمع مثل ذلك من العرب في قوله ﴿أَفَلاَ يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ ففتح

وهو غير ذاكر للام وهذا غلط قبيح). فان صحة النسبة فالقبح واقع على التركيب المخالف لسلوك العربية وفي ذلك تفصيل.

يبدو ان من سوغ الفتح محمولا على الجواز في تاويل مصدر مقدر لاسيما ان الاية تصدرت بفعل من افعال القلوب(علم)، التي تسمح بالجواز اذا لم يتعلق خبرها باللام[٦٦:٤:٥٣٨]!!!وهذه المفارقة فالقبيح ههنا من خروجهم عن اجماع النحويين القاضي بوجوب الكسر لا الجواز اولا، وعدم الحاجة للام على المستويين التركيبي والدلالي من جهة ثانية. فلو قلنا لما قالوا:(أفلا يعلم... أنّ ربهم بهم يومئذ لخبير) فما المصدر المؤول من هذه الاية؟! وما دلالة اللام غير التوكيد، وهذا مخصوص بالكسر لا الفتح، والقياس:((افلا نعلم... أنّ ربهم بهم خبير). قال الاخفش:(وهذا لو لم تكن فيه اللام كان "أَنَّ رَبَّهُمْ" لان "أنَّ" الثقيلة اذا كانت هي وما عملت فيه بمنزلة "ذاكَ" أوْ بمنزلة اسم فهي أبدا "أَنَّ" مفتوحة. وإنْ لم يحسن مكانها وما عملت فيه اسم فهي "إنَّ" على الابتداء)[٦:١:١٦٦]

قال ابن يعيش:(إن حق هذه اللام أن تقع صدرَ الجملة، وإنّما أُخّرت لضرب من استحسان، وهو إرادة الفصل بينها وبين "إنَّ" لاتّفاقهما في المعنى. وهم يكرهون الجمع بين حرفَين بمعنى واحد، فأُخّرت اللام إلى الخبر لفظًا، وهي في الحكم والنيّة مقدّمةٌ، والموجودُ حكمًا كالموجود لفظًا، فلذلك تُعلِّق العاملَ مؤخَّرةَ كما تُعلِّقه إذا كانت مصدَّرةً، فتقول:"قد علمت أنّ زيدًا قائمٌ" فتفتح "أنَّ" لتعلّقها بما قبلها. فإذا أُدخلت اللام؛ علّقت العاملَ، وأبطلت عمله في اللفظ، وأتيتَ بالمكسورة، نحوَ قولك:"قد علمت إنَّ زيدًا لَقائمٌ")[٦٦:٤:٥٣٨].

١٤. الوصل بالإضافة

قال الاخفش:(وقال﴿قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾[التوبة:٦١]، أي:هُوَ أُذُنُ خَيْرٍ لا أُذُنُ شرٍّ. وقال بعضهم (أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ) والاولى أحسنهما لانك لو قلت "هو أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُم" لم يكن في حسن (هو أَذُنُ خَيْرٍ لَكُم) وهذا جائز على ان تجعل (لكم) صفة "الأُذُنْ")[٦:١:٣٦١]

اوضح الاخفش قراءتين جيدتين في الاية الكريمة هما:(أذنُ خيرٍ) و(أذنٌ خيرٌ)، مستحسنا الاولى وهي قراءة عاصم في رواية الأعشى عن أبي بكر عنه (منونة رفعًا)وهي قراءة جمهور القراء، اما الثانية فهي قراءة ابن مسعود، وابن عباس، والحسن، ومجاهد، وابن يعمر، وابن أبي عبلة [٥٨:١:٢٧٧]، [٤٥:١:٤٥٧]،[٨٣:٢:٢٧٢]، وقَرَأَ نَافِع وَحده ((أذْن خير لكم)) بِإِسْكَان الذَّال في كل القران[٥٦:٣٥١]، والحجة أنه ثقل عليه توالي ثلاث ضمات فاسكن تخفيفا[٢٩:١٧٦]، [٥٧:٣١٩]، قال الطبري:(والصواب من القراءة عندي في ذلك، قراءةُ من قرأ:(قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ)، بإضافة "الأذن" إلى "الخير"، وخفض "الخير"، يعني:قل هو أذن خير لكم، لا أذن شر)[٥٤:١٤:٣٢٥].

الأذن:الرجل الذي يصدق كل ما يسمع ويقبل قول كل أحد،وقوله:أذن خير كقولك:رجل صدق، هو نعم الأذن مستمع للخير مصغ لكل احد، وقيل:متى حلفت له صدّقك فهو أذن في الخير والحق [٨٤:٢:٢٧١]، [٧٤:٥:٤٤٨]، فمَنْ قَرَأَ (قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ) فمعناه:قل يا محمد:هو يستمع منكم، ويكون قريبًا منكم، قابلاً بعذركم (خَيْرٌ لَكُمْ). وذلك أن المنافقين قالوا:إنْ محمد أذُن، ومتى بلغه عنَّا أمرٌ حلفنا له. قبله منَّا؛ لأنه أذُن، أي:يسمع ما يقال فيصدق به. فكان الجواب لهم على ما قالوا:قل يا محمد:إن كان أذُنًا كما تقولون فهو خيرٌ لكم، ولكنه يصدق المؤمنين. ويكذبكم. وَمَنْ قَرَأَ (قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ) فهو نَفي لما قالوا، والمعنى:أنه مستمع خَيْر لكم، وهو يصدِّق الله جلَّ وعزَّ، ويصدِّق المؤمنين فيما يخبرونه به، ولا يصدق الكافرين، ولا يستمع إلى كذب

المنافقين استماع المصدّق لهم)[٤٥:١:٤٥٧]، وهذا الاخير ما استحسنه الاخفش وهي قراءة المصحف وجمهور من المفسرين[٨٥:٣:٨٦]،[٨٦:٢:٢١٦].

١٥. العطف على الابتداء

قال الاخفش:(وقال﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ﴾[التوبة:١٠٠]، وقال بعضهم (والأَنْصارُ) رفع عطفه على قوله (والسَّابِقُونَ) والوجه هو الجر لان السابقين الاولين كانوا من الفريقين جميعا)[٦:١:٣٦٤].

حدد الاخفش الوجه الاعرابي لـــ(انصار) مستحضرا التاريخ في تبيان احقية المهاجرين كما للانصار من التوصيف بالسابقين الاوليين، فعطف الانصار على المهاجرين، ليكونا مصيرا واحدا ووسما حقيقيا لهذا الوصف، فكان الجر (والانصارِ) منهجه، ولا غرابة في ذلك فالكل يتسابق لهذا الشرف.

لذا فان هذه القراءة تعد من الشواذ، قال ابن جني:(ومن ذلك قراءة عمر بن الخطاب والحسن وقتادة وسلام وسعيد بن أسعد ويعقوب بن طلحة وعيسى الكوفي:"مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارُ". قال أبو الفتح:الأنصار معطوف على قوله:"وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارُ)[٢٧:١:٣٠٠]،[٥٨:١:٢٢٨]،وَمَنْ قَرَأَ بالخفض عطفه على (الْمُهَاجِرِينَ). وهو أجود الوجهين، والأولى صحيحة في العربية[٤٥:١:٤٦٢].

فالنص القراني لا تمييز فيه في الجر، انما الرفع تخصيص في ذلك للانصار، بل ان المتتبع للسياق القراني جميعه، فان الباري قدم المهاجرين على الانصار وليس العكس ضمن التعبير القراني، لان(الْمُقْتَدِي أَقَلَّ مَرْتَبَةً مِنَ الْمُقْتَدَى بِهِ، فَجُمْلَةُ هَذِهِ الْأَحْوَالِ تُوجِبُ تَقْدِيمَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ عَلَى الْأَنْصَارِ فِي الْفَضْلِ وَالدَّرَجَةِ وَالْمَنْقَبَةِ، فَلِهَذَا السَّبَبِ أَيْنَمَا ذَكَرَ اللَّه هَذَيْنِ الْفَرِيقَيْنِ قَدَّمَ الْمُهَاجِرِينَ عَلَى الْأَنْصَارِ وَعَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ وَرَدَ ذِكْرُهُمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ)[٥٣:١٥:٥١٦]. وهو تقديم معنوي لفضل الهجرة اولا ولسبقهم في الاسلام ثانيا[٨٧:٢٧:١٣٢] وهو ما انبت عليه قضية الخلافة واحقيتها في المهاجرين.

فاذا كان التعبير القراني من تكرار تقديم المهاجرين قرينة على الافضلية، فكيف بنا قراءة الانصار بالرفع تقديما وتفضيلا عن المهاجرين؟!، لذا ما اجمع عليه القراء مع الجر يتوافق في العدالة اللفظية من حق وسمهم بذلك.

١٦. عطف الظاهر على الضمير

قال الاخفش:(وقال﴿فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يوسف:٧١]، وقال بعضهم (وشُرَكاؤُكُمْ) والنصب أحسن لانك لا تجري الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع،الا انه قد حسن في هذا للفصل الذي بينهما كما قال﴿أَإِذَا كُنَّا تُرَاباً وَآبَآؤُنَآ﴾ [الرعد:٥]، فحسنلانه فصل بينهما بقوله ترابا)[٦:١:٣٧٦].

اتبع الاخفش قراءة العامة في نصب (شركاءكم) ويبدو الارتباك النحوي واضحا حين يحدد وجه النصب بلفظة (أحس) ثم يجيز الرفع بلفظ (حسن) لان قاعدة النحويين تجيز عطف الظاهر على الضمير المرفوع شريطة الفصل بينهما كالفصل بين (نا) و (اباؤنا) بـــ(ترابا) في قوله تعالى ((﴿أَإِذَا كُنَّا تُرَاباً وَآبَآؤُنَآ﴾))، وعليه يجوز في عرف النحويين القول (شركاؤكم) عطفا على الضمير (الواو) لوجود فاصل بينهما (امركم). هذا اذا كان العطف على الضمير مرفوعا، فان كان مجرورا فقد امتنع. قال ابن السراج:(فإن فصلت بين الضمير وبين المعطوف بشيءٍ حسنَ، نحو:ما قمتُ ولا عمرٌو، ويجوز أن تعطف بغير تأكيد ولا يجوز عطفُ الظاهر على المكنى المخفوض نحو:مررت به وعمروٍ إلا أن يضطر الشاعر وتقول:أقْبَل إن قيلَ لك الحقُّ والباطل إذا أمرت بالحقِّ:أردت:أقْبَل الحقَّ إن قيلَ لك هُو والباطلُ)[٤٦:٢:٧٩].

والمتحقق ان ثمة خلافا بين مدرستي الكوفة والبصرة في هذه المسالة، فالاول يجيزون العطف مع المجرور[١٥:٢:١٠٢٧]، في حين منعه البصريون [٩:٢:٢٠٢]، [١٧:٤:٢٠١٤]، [٣٩:٣:١٧٠]، واما المنصوب فيبدو السكون عنه اجازة في ذلك [٩:٣:١٤٢]،[١٥:٢:١٠٢٧]. قال السخاوي:(وأجمع البصريون على أن هذا لحن. ومثل هذا، مما لم يجزه البصريون، كثير، وإنما ذكرت لك بعضه لتعلم أن قولهم (فإذا هو إياها) من هذا الجنس فلا تستوحش من رد سيبويه إياه؛ إذ كان فاسدا في القياس)[٨٨:٢:٥٥١].

فالاجماع النحوي هو الجواز في المرفوع والمنصوب لا المجرور، وعلى الرغم من جوازه ههنا الا ان قراءة المرفوع لم تتواتر في مدارس القراء انما استقرت عند شواذ القراءات عند أبي عبد الرحمن والحسن وابن أبي إسحاق وعيسى الثقفي وسلام ويعقوب، ورُويت عن أبي عمرو[٢٧:١:٣١٤]. وهو ما جعل الاخفش يميل قليلا للنصب.

١٧. فتح ياء الاضافة بعد الجمع

قال الاخفش:(وقال﴿وَمَآ أَنتُمْ بِمُصْرِخِيّ﴾[ابراهيم:٢٢]، فتحت ياء الاضافة لان قبلها ياء الجميع الساكنة التي كانت في "مُصْرِخِيَّ" فلم يكنْ منْ حَرَكَتِها بدٌّ لأَنْ الكسر من الياء. وبلغنا ان الاعمش قال (بِمُصْرِخِيِّ) فكسر هذه لحن لم نسمع بها من أحد من العرب ولا أهل النحو)[٦:٢:٤٠٧].

الاصل بـــ(مصرخيني) ذهبت النون للاضافة، ثم ادغمت الياء في الياء، فالتقى ساكنان، ففتحت الياء لإلتلقائهما[٢٩:١:٢٠٣]. وهذا هو وجه العربية، وبه قرا القراء. وقرا حمزة برواية اسحاق الازرق والاعمش (بِمُصْرِخِيِّ) بكسر الياء، وهي قراءة مرذولة عند جميع النحويين، قال عنها اهل البصرة غير جيدة، وقال الفراء:لا وجه لقراءتها[٤٥:٢:٦٢]. قال الازهري:(جميع النحويين يقولون إن ياء الإضَافة إذا لم يكن قبلها ساكن حُركتإلى الفتح، تقول:هذا غُلَامِيَ قَدْ جَاءَ. قال:ويجوز إسكان الياء لثقل الياء التي قبلها كسرة، فإذا كان قبل الياء ساكن حُركت إلى الفتح لا غير، لأن أصلها أن تُحَركَ ولا ساكنَ قبلها، وإذا كان قبلها ساكن صارت حركتها لازمة لالتقاء الساكنين – فالياء الأولى من (مُصْرِخِيِّ) ومن (فِيِّ) ساكنة، فأدغم، والقُراء يجتمعون على فتح الياء غير حمزة والأعمش،ولا يجوز عندي غير ما اجتمع عليه القراء، ولا أرَى أن يُقْرأ هذا الحرف بقراءة حمزة.)[٤٥:٢:٦٢]،[٥٦:٣٦٢].

والحجة لمن كسر:أنه جعل الكسرة بناء لا إعرابا،فله ما يبرره الى القبول،واحتج بأن العرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح، وإن كان الفتح عليهم أخف[٢٩:١:٢٠٣]. قال ابو زرعة:(وَأما حَمْزَة فَلَيْسَ لاحنا عِنْد الحذاق لِأَن الْيَاء حركتها حَرَكَة بِنَاء لَا حَرَكَة إِعْرَاب وَالْعرب تكسر لالتقاء الساكنين كَمَا تفتح قَالَ الْجعْفِيّ سَأَلت أَبَا عَمْرو عَن قَوْله {بمصرخي} فَقَالَ إِنَّهَا بالخفض لحسنة)[٥٧:٣٧٧]. لكن يبقى كسر الياء في نحو هذا ضعيف؛ استثقالا للكسرة فيها وهربا إلى الفتحة، "كَهُدَايَ" و"يابُشْرَايَ[٢٧:٢:٤٩]. ليجري راي الاخفش كما اقره النحويين من خلال عد حركة الياء في (مصرخي) حركة اعراب بالفتح وليس بناء بالكسر.

١٨. أفٍّ في المعنى النحوي

قال الاخفش:(قال﴿فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[الاسراء:٢٣]، قد قرئت (أُفٍّ) و (أُفّاً) لغة جعلوها مثل (تَعْساً) وَقرأ بعضهم (أُفَّ)وذلك ان بعض العرب يقول "أُفَّ لَكَ" على الحكاية:أي لا تَقُلْ لهما هذا القول، والرفعُ قبيح لأنَّه لم يجيء بعده باللام، والذين قالوا (أُفٍّ) فكسروا كثير وهو أجود. وكسر بعضهم ونّون. وقال بعضهم (أُفِّي)كأنه أضاف هذا القول الى نفسه فقال:"أُفّي هذا لكما" والمكسور هنا منون، وغير منون على انه اسم متمكن نحو "أَمْسِ" وما أشبهه. والمفتوح بغير نون كذلك)[٦:٢:٤٢٠].

نقل الاخفش القراءات القرانية في لفظة (أفٍّ) وهي تنتسب عند بعض لقراء معروفين، واخرى الى قراءات غير معروفة او لا تمت لقانون العربية، هذا اذا تيقنا ان القراءة سنة[٢٩٢:١:٢٧]،[٨٩:١٦]. ولها وجوه لصحتها منها:ان توافق العربية ولو بوجه واحد من الصحيح[٣٠:١:١٥]. قال ابن جزري:(ولا يأخذ القُرَّاء شيئا من القراءة على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبت عنهم ما لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لان القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها)[٣٠:١:١٦].

أخبر المنذري بإسناده عن الفراء:في (أف) ست لغات:أفًّا، وأفٍّ، وأفٌّ، وأفَّ وَأفِّ، وأفُّ، وهي كنايات عن كل قبيح[٢٩:٢١٥]،[٩٠:٣:٢٣٢]. قال أبو منصور:هذه الوجوه التي قُرئ بها كلها جائزة فصيحة، ولا اختلاف بين النحويين في جوازها وصحتها[٤٥:٢:٩٠]. (فإن قيل فلم جاز إجراء الفاء في «أف» لجميع الحركات؟ فقل:لأن حركتها ليست بحركة إعراب إنما هي لالتقاء الساكنين، فأجروها مجرى ما انضم أوله من الأفعال عند الأمر بها، وإدغام آخرها كما قال:

فغضّ الطّرف إنك من نمير... فلا كعبا بلغت ولا كلابا

فالضاد تحرك بالضم اتّباعا للضم، وبالفتح لالتقاء الساكنين، وبالكسر على أصل ما يجب في تحريك الساكنين إذا التقيا)[٢٩:٢١٥]، ومما يأتي توضيح ذلك:

١. أفٍّ:قراها نافع وَحَفْص عَن عَاصِم مثله،وَقَرَأَ أَبُو عمر وَعَاصِم فى رِوَايَة أَبى بكر وَحَمْزَة والكسائى خفضا بالتنوين فهو مثل:صَدٍّ ورمْحٍ [٥٦:٣٧٩]،[٥٨:٢٦٨]،[٥٧:٢٩٩]. والحجة:أنه أراد بذلك:الإخبار عن نكرة فلا تقل لهما القبيح[٢٩:٢١٥]. قال ابو زرعة:(فَإِنَّهُ فِي الْبناء على الْكسر مَعَ التَّنْوِين مثل الْبناء على الْفَتْح إِلَّا أَنه بِدُخُول التَّنْوِين دلّ على التنكير مثل صه ومه)[٥٧:٢٩٩].

٢. أفَّ:قراها ابن كثير وابن عامر فهو مثل:مُدَّ[٥٦:٣٧٩]،[٥٧:٢٩٩] ، وَمن قَرَأَ أُفٍّ بِالْفَتْح فَهُوَ مَبْنِيّ على الْفَتْح وَإِنَّمَا بني على الْفَتْح لالتقاء الساكنين وَالْفَتْح مَعَ التَّضْعِيف حسن لخفة الفتحة وَثقل التَّضْعِيف[٥٧:٢٩٩]. وهذا ما نقله الاخفش قائلا:((وذلك ان بعض العرب يقول "أُفَّ لَكَ" على الحكاية:أي لا تَقُلْ لهما هذا القول)

٣. أفٌّ:(قال الأصمعي:الأفُّ: وسخ الأذن – والتَّفُّ:وسخا لأظفار، فكان ذلك يقال عند الشيء الذي يُسْتَقذرُ، ثم كثر حتى صاروا يستعملونه عند كل ما يُتأذى بِهِ. قال:وقال غيره:(أفٌّ) معناه – قِلة لك و (تُفّ) – إتباع، مأخوذ من الأتف، وهو:الشيء القليل)[٥٤:٢:٩٠]. وعده الاخفش ههنا قبيحا فقال:(والرفعُ قبيح لأنَّه لم يجيء بعده باللام) فلا يقال:افٌّ لك؟!

٤. افٍّ:كسر من دون تنوين أنه أراد:إسكان الفاء فكسر لالتقاء الساكنين. ومن خفض بِغَيْر تَنْوِين إِنَّمَا يحْتَاج إِلَى تَنْوِين فِي الْأَصْوَات النَّاقِصَة الَّتِي على حرفين مثل مَه وصه لِأَنَّهَا قلت فتمموها بالنُّون[٥٧:٢٩٩].

٥. أفْ:هي كلمة تقال احيانا عند الضجر ذكرها الانباري[٢٩:٢١٥].

٦. أفي:بوزن فعلي[٢٩:٢١٥]، نقله الاخفش (كأنه أضاف هذا القول الى نفسه فقال:"أُفّي هذا لكما")

٧. أُفًّا: جعله مثل سُحْقا وبُعدا[٥٤:١٧:٤١٧].

٨. وَأُفَّهْ بِضَمِّ الألف وإدخال الهاء[٥٣:٢٠:٣٢٤]. لم ينقله الاخفش.

ان ما استوقف الاخفش بين كل تلك القراءات استقباح الرفع(أفٌّ) واستحسان (أفٍّ) ويبدو القبول يتحقق بصحة الاجماع عند القراء لا سيما ان لا مانع من القراءات كلها ما دام توافقها للعربية واقع. وكلها تشير الى كُلُّ مَا غَلُظَ مِنَ الْكَلَامِ وَقَبُحَ. [٥٢:٢:٥٢٧]، [٥٤:١٧:٤١٧]، وتفسير الحسن لا تؤذهما [٩١:١:١٢٦]، او

تميط عنهم الاذى كما فعلوا بك[٨١:٦:٩٣]، [٦٠:٣:١٢٧]، [٧٣:٣:٤٤٨]. لكن للكسر والتنوين هو الاولى من كل تلك القراءات نوجزها بما اوجزها الطبري قائلا:

قال الطبري:(والذي هو أولى بالصحة عندي في قراءة ذلك، قراءة من قرأه (فلا تَقُلْ لَهُما أُفٍّ) بكسر الفاء بغير تنوين لعلَّتين:إحداهما:أنها أشهر اللغات فيها وأفصحها عند العرب؛ والثانية:أن حظّ كلّ ما لم يكن له معرّب من الكلام السكون؛ فلما كان ذلك كذلك. وكانت الفاء في أفّ حظها الوقوف، ثم لم يكن إلى ذلك سبيل لاجتماع الساكنين فيه، وكان حكم الساكن إذا حُرّك أن يحرّك إلى الكسر حرّكت إلى الكسر، كما قيل:مُدٍّ وشُدٍّ ورُدٍّ الباب)[٥٤:١٧:٤١٧].

١٩. (ما) للجحد

قال الاخفش:(وقال﴿لِتُنذِرَ قَوْماً مَّآ أُنذِرَ آبَآؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ﴾ [يس:٦]، أي:قوم لم ينذر آباؤهم لأنهم كانوا في الفترة. وقال بعضهم (أُنْذِرَهُ آبَآؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ) فدخول الفاء في هذا المعنى كأنه لا يجوز – والله أعلم – وهو على الأول احسن)[٦:١:٤٨٨]

ارتبك حكم الاخفش في نقل من نقل عنهم تارة، وضعف التوجيه تارة اخرى، فاما الاول:اضافة الهاء على الفعل (تنذر) والحقيقة ان الاضافة في الهاء هي تحويل الخطاب من المخاطب الى الغائب، فكان الاخير تفسيرا للاول عن المفسر او المحاور للنص القراني، فقوله تعالى ((لتنذر قوما ما انذر)) اي:(لتنذره)[٨٤:٤:٦]. اما الثاني:فتعليقه على اضافة الفاء الى (هم) حين قال:(كانه لا يجوز) لا على وجه القطع بل كأن به غير مستقر لما تحقق فيه من معنى او ظيفة نحوية.

فمن حيث الاعراب يجوزُ أَنْ تكونَ (ما) هذه بمعنى الذي، وأَنْ تكونَ نكرةً موصوفةً. والعائدُ على الوجهين مقدَّرٌ أي:ما أُنْذِرَه آباؤهم فتكونُ (ما) وصلتُها في محلِّ نصب مفعولاً ثانياً لقولِه:(لتُنْذِرَ) كقولِه﴿إِنَّآ أَنذَرْنَاكُمْ عَذَاباً﴾ [النبأ:٤٠]، والتقدير:لتنذرَ قوماً الذي أُنْذِرَه آباؤهم مِن العذابِ، أو لتنذرَ قوماً عذاباً أُنْذِرَه آباؤهم[٧٦:٩:٢٤٦]،[١٠:١٦:١٦٩]. قال الزمخشري:(ووجه ذلك أن تجعل ما مصدرية، لتنذر قوماً إنذار آبائهم أو موصولة ومنصوبة على المفعول الثاني لتنذر قوماً ما أنذره آباؤهم من العذاب)[٨٤:٤:٦].

اما من حيث المعنى فقد اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ فِي مَعْنَى (ما) فمذهب البصريين انها للجحد فَيَكُونُ مَعْنَى الْكَلَامِ:إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَى قَوْمٍ لَمْ يَنْذَرْ آبَاؤُهُمْ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْفَتْرَةِ. وَقَالَ بَعْضُ نَحْوِيِّي الْكُوفَةِ:إِذَا لَمْ يَرِدْ بِمَا الْجَحْدِ، فَإِنَّ مَعْنَى الْكَلَامِ:لِتُنْذِرَهُمْ بِمَا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ، فَتُلْقَى الْبَاءُ، فَتَكُونُ مَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ. واحتج البصريون ان ما ان لَمْ يُرِدْ بِهَا الْجَحْدَ، فمَعْنَى ذَلِكَ:لِتُنْذِرَهُمُ الَّذِي أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ ودُخُولُ الْفَاءِ فِي هَذَا الْمَعْنَى لَا يَجُوزُ[٥٤:٢٠:٤٩٢]

اقول: الجحد في اللغة:إنكار الشيء مع العلم به[٩٢:٣:٧٣]،[٩٣:١:٤٣٥]. وقال الكفوي:"والنافي إن كان صادقاً يسمى كلامه نفياً، ولا يسمى جحداً، وإن كان كاذباً يسمى جحداً ونفيا[٩٤:٤:٣٣٤]. الجحد:هو نفي ما في القلب ثباته، وإثبات ما في القلب نفيه، وليس بمرادف للنفي من كل جهة[٩٤:٢:١٧٨]. وبهذا يكون المعنى للاول في حكم تفسير المفسرين القاضي بانك من المرسلين الى قوم لم ينذر اباؤهم[٨١:٧:٣٢٧].

٢٠. اعراب (ربّ)

قال الاخفش:(قال﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾على "أَنَّ أَلَهَكُمْ رَبُّ" ونصب بعضهم (رَبَّ السَّمَاوَاتِ) ﴿وَرَبُّ الْمَشَارِقِ﴾ فجعله صفة للاسم الذي وقعت عليه "إِنَّ" والأول أجود لأن الأول في هذ المعنى وهو متناول بعيد في التفسير)[٦:٢:٤٩٠].

وردت هذه الآية في مواضع كثيرة في القران الكريم منها (رَّبُّ السموات والأرض وما بينهما فاعبده واصطبر لعبادته هل تعلم له سميا﴾ **[مريم:٦٥]**. ﴿قالربُّ السموات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين﴾**[الشعراء:٢٤]**﴿ربُّ السموات والأرض وما بينهما ورب المشارق﴾**[الصافات:٥]**، وهو موطن الاخفش في الخلاف. ﴿ربُّ السموات والأرض وما بينهما العزيز الغفار﴾**[ص:٦٦]**﴿ربُّالسموات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين﴾**[الدخان:٧]**﴿رب السموات والأرض وما بينهما الرحمن لا يملكون منه خطابا﴾**[النبا:٣٧]**﴿ربنا ربُّ السموات والارض﴾**[الكهف:١٤]**﴿بل ربكم رب السموات والارض﴾ **[الانبياء:٥٦]**، وغيرها من مواضع يكون عامله فعل او حرف، اما المقطوع على الابتداء فله اكثر من قراءة، لكن القراءات المشهورة في سورتي الدخان والنبأ، وهي لا تخرج عن قراءتين:

الاولى:ربُّ:الرفع على المدح،بمعنى:هو رَبُّ السَّمَاوَاتِ، أو مبتدا، بدل من قوله(هو السميع العليم*رب) [٢٩:٣٢٤]، [٥٨:١:٤٥٩]. قرأها ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر[٤٥:٣:١١٨]،[٥٦:٥٩٣].

الثانية: ربِّ: الخفض بدلا اونعتامن الاسم الذي قبله ((جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ)) [النبا:٣٦] ربِّ [٢٨:٥:٢٧٥]، [٤٥:٣:١١٨]. قراها عَاصِم فى رِوَايَة أَبى بكر وَحَمْزَة والكسائي ويعقوب هَهُنَا وفى المزمل ((ربّ الْمشرق)) وفى عَم يتسآءلون كسرا. وَقَرَأَ عَاصِم في رِوَايَة حَفْص هَهُنَا وفى عَم يتساءلون بِالْكَسْرِ. وَقَرَأَ ابْن عَامر في المؤمل وَعم يتساءلون كسرا[٦٥:٥٩٣]،[٥٨:١:٤٥٩]

اما الاخفش فقد أجاد توجيه القراءة بقوله (أَنَّ أَلَهَكُمْ رَبُّ والأول أجود لأن الأول في هذ المعنى وهو متناول بعيد في التفسير) رغم ان كثيرا من اللغويين لم يفصحوا عن المعنى في تحديد الرب (بإلهكم) على الابتداء لذا استحسنوا كلا الوجهين، (قَالَ الزَّجَّاجُ:أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَة مُبَارَكَة لِلرَّحْمَة، إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ رَبِّ السَّماوات وَالْأَرْضِ وَما بَيْنَهُما، قَرَأَ أَهْلُ الْكُوفَة:رَبِّ جَرًّا رَدًّا عَلَى قَوْلِه:مِنْ رَبِّكَ، وَرَفَعَهُ الْآخَرُونَ رَدًّا عَلَى قَوْلِه:هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ، وَقِيلَ:عَلَى الِابْتِدَاءِ، إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ، أن الله ربّ السموات وَالْأَرْضِ)[٦٠:٤:١٧٤]

٢١. رفع سواء ابتداءً

قال الاخفش:(﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُواْ السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ ((وقال سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ)) رفع. وقال بعضهم:إنَّ المَحْيَا والمَماتَ للكفار كأنه قال:أَمْ حَسِبَ الذينَ اجْتَرحوا السيئات أَن تَجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات" ثم قال "سواءٌ محيا الكفارِ ومماتُهُم" اي محياهم محيا سَوْء ومماتهم ممات سَوْء فرفع "السواء" على الابتداء. ومن فسر "المحيا" و"الممات" للكفار والمؤمنين فقد يجوز في هذا المعنى نصب السواء ورفعه لأن من جعل السواء مستويا فينبغي له ان يرفعه لأنه الاسم الا ان ينصب المحيا والممات على البدل ونصب السواء على الاستواء. وان شاء رفع السواء اذا كان في معنى مستوي لأنها صفة لا تصرف كما تقول "رأيتْ رَجُلاً خيراً منهُ أَبُوهُ" والرفع أجود)[٦:٢:٥١٧]

اوضح الاخفش في نصفه عن اثر المعنى في تحديد العلامة العربية، ولعل الامر ثابت في ان الحركات دليل معاني، لكن السياق ههنا يفرض على الكلم حركته من خلال تبيان معنى الجملة، وهذا ما داب عليه المفسرون، لذا جاءت القراءة على وجهين:(سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ)، وقد قرئت سواءٌ مَحْياهم وَمَما تَهمْ بنصب الممات. وحكى بعض النحويين أن ذلك جائز في العربية[٢٨:٤:٤٣٣] وهي كالاتي:

الاولى:النصب:(سواءً): وَقَرَأَ حَمْزَة والكسائي وَحَفْص عَن عَاصِم [٥٦:٥٩٥]،وهي بدل من الهاء والميم التي في نجعلهم[٧٢:٤:١٤٦]، النصب على الظرفية الزمانية[٦٤:٣:٤٧]، [٧٢:٤:١٤٦]، او بدل من الكاف، لأن

الجملة تقع مفعولاً ثانياً؛ فكانت في حكم المفرد[٣٩:٨:٢٥]، أو النصب على الحال واليه اشارابو حيان:(والذي يظهر لي أنه إذا قلنا بتشبث الجملة بما قبلها أن تكون الجملة في موضع الحال والتقدير أم حسب الكفار أن مصيرهم مثل المؤمنين في حال استواء محياهم ومماتهم ليسوا كذلك بل هم مفترقون أي افتراق في الحالتين وتكون هذه الحال مبينة ما انبهم في المثلية الدال عليها الكاف التي هي في موضع المفعول الثاني)[٤٢٠:٩:٧٤].

واجاز الفراء نصبها كما تنصب (اسم بمنزلة حسبك، فيقولون:رَأَيْت قوما سواء صغارهم وكبارهم، فيكون كقولك:مررت برجل حسبك أخوه ولو جعلت مكان سواء مستوٍ لم ترفع، ولكن تجعله متبعا لما قبله، مخالفا لسواء لأن مستويا من صفة القوم، ولأن سواء- كالمصدر، والمصدر اسم. ولو نصبت: المحيا والممات- كَانَ وجها تريد أن تجعلهم سواء فِي محياهم ومماتهم)[٤٧:٣:٦٤]

الثانية:الرفع:(سواءٌ):مبتدا. و(مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ) خبر[١١٥٢:٢:٢٦]. وقيل:سَوَاء خبر لما بعده ومحياهم مُبْتَدأ[٦٢٢:٢:٧٠]، قراها ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر وَعَاصِم فى رِوَايَة أَبى بكر / سَوَاءً محيهم ومماتهم / رفعا[٥٩٥:٥٦]، قال النحاس:(مبتدأ وخبره هذه قراءة أهل الحرمين وأبي عمرو وعاصم وقرأ الأعمش وحمزة والكسائي)[١٤٥:٤:٧٢]. لأن المعنى أن المؤمنين مستوون في محياهم ومماتهم والكافرون مستوون في محياهم ومماتهم[١٤٦:٤:٧٢].

اما الاخفش فكان اختياره النصب بوصفه بالأجود، وقد ذكره النحاس قائلا:هو راي وجيه ذكره الأخفش سعيد قال يكون المعنى:أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعل محياهم ومماتهم مستويا كمحيا المؤمنين ومماتهم فعلى هذا الوجه يجوز النصب الا ان مسائل النحويين جميعا يجيزون الرفع تقول ظننت زيدا سواء أبوه وأمه ويجيزون النصب ايضا[٩٧:٤:٧٢]. فلا تفضيل الا ما اقتضته القراءة ههنا.

٢٢. رفع الفعل

قال الاخفش:(قال﴿وَلاَ تَمْنُن تَسْتَكْثِرْ﴾ جزم لأنها جواب النهي وقد رفع بعضهم (وَلاَ تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ) [المدثر:٦] يريد مستكثرا وهو أجود المعنيين)[٥٥٥:٢:٦].

ابتدا الاخفش بقراءة الحسن البصري في جزم (تستكثرْ)[٣٣٧:٢:٢٧]،بوصفها جواب الشرط، والاجود عنده قراءة الرفع وتعنيلا تعط شيئا لتصيب أكثر منه[٢٠١:٣:٦٤]،[٤١٤:٤:٦٠]، ولعل المتتبع لقراءة عَبْد اللَّه ((وَلا تَمْنُنْ أَنْ تَسْتَكْثِرَ)) دليل على الرفع، فاسقاط (ان) الناصبة توجب الرفع وهو الصواب في القراءة والعمل[٥٣:١:٦٤]. كما ان الاعمش قرا ذلك على تقدير الحرف الناصب ايضا[٣٣٧:٢:٢٧].

أما قراءة الجزم فتحتمل أمرين:أحدهما:أن يكون بدلا من قوله:(تَمْنُن)، والمعنى:امنن من لا يريد عوضا، ولا يطلب الكثير عن القليل. وأما الوجه الآخر أسكن الراء؛ لثقل الضمة مع كثرة الحركات، كما حكاه أبو زيد من قولهم:﴿بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُون﴾ [الزخرف:٨٠] بإسكان اللام[٣٣٧:٢:٢٧]

والحقأَن الْفِعْل الْمُضَارع إِذا حل مَحل اسْم الْفَاعِل لم يكن إِلَّا لأَن زَكَرِيَّا إِنَّمَا سَأَلَ وليا وَارِثا علمه ونبوته، وَلَيْسَ الْمَعْنى على الْجَزَاء أَي إِن وهبته ورث ذَلِك؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كل ولي يَرِث فَإِذا لم يكن كَذَلِك لم يسهل الْجَزَاء من حَيْثُ لم يَصح أَن تَقول إِن وهبته ورث؛ لِأَنَّهُ قد يهب وليا لَا يَرِث وَأُخْرَى، وَهِي أَن الْآيَة قد تمت عِنْد قَوْله {وليا} ثمَّ تبتدئ {يَرِثنِي} أَي هُوَ يَرِثنِي وَيَرِث من آل يَعْقُوب[٥٧:١:٤٣٨]. وبذلك يترجح قول الاخفش.

هذه مواضع النقد النحوي عند الاخفش تمثلت بالاستحسان من عدمه، والترجيح من غيره، فشكلا في معظمه خلافا نحويا بصم فيه الاخفش بصمته، وما من اجادة او تفضيل بـــ(افعل) من جملة النصوص القرانية تحليل او قراءة الا احصيتها بوصفها مادة فرضتها المدارس النحوية والقرآنية، وقد افترض الاخفش ما لا افتراض فيه مخافة الانجرار الى تراكيب اخرى فهذا ما لا حاجة لي فيه الذي تمثل في نصيه، قال في الاول:(وقال﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ﴾ [غافر:١٦] اضاف المعنى فلذلك لا ينون اليوم كما قال ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات:١٣]، وقال ﴿هذايَوْمُ لاَ يَنطِقُونَ﴾ [المراسلات:٣٥]، معناه هذا يوم فتنتهم. ولكن لما ابتدأ الاسم وبقي عليه لم يقدر على جرّه وكانت الاضافة في المعنى الى الفتنة. وهذا انما يكون اذا كان "اليَوْم" في معنى "إذْ" والا فهو قبيح. الا ترى انك تقول "لَقِيتُكَ زَمَنَ زَيْدٌ أَمِيرٌ" أيْ:إذْ زَيْدٌ اَمِيرٌ. ولو قلت "أَلْقَاكَ زَمَنَ زيدٌ أَمير" لَمْ يحسن. وقال﴿لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر:١٦] فهذا على ضمير (يَقُولُ))[٦:٢:٤٩٨].

وقال في الثاني:(وقال﴿غُدُوّاً وَعَشِيّاً وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُواْ آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾[غافر:٤٦].. فانما هو مصدر كما تقول:"آتِيهِ ظَلاماً" تجعله ظرفا وهو مصدر جعل ظرفا ولو قلت "مَوْعِدُكَ غَدوةٌ" أو "مَوْعِدُكَ ظلامٌ" فرفعته كما تقول:مَوْعِدكَ يومُ الجمعة لم يحسن لأن هذه المصادر وما اشبهها من نحو "سَحَر" لا تجعل الا ظرفا والظرف كله ليس بمتمكن)[٦:٢:٥٠٠]

فـــ(يوم) لم تخرج عن (اذ) ولا (غدوة) تخرج عن الظرفية. والذي دفعه حرصه على السلوك النحوي للكلم. ومن الله التوفيق

٢٣. خاتمة البحث

توصل البحث الى النتائج الاتية:

١. تعد كتب معاني القران من الكتب التي تعنى بالمعنى القراني وكانت الحاجة لها لتعدد المعاني النحوية تبعا الى تعدد الاعراب لا سيما ما افرزته القراءات ومدارسها من تغيرات على مستوى الجملة والبنية.

٢. اثبت البحث دور اصحاب معاني القران في تحديد الوجه النحوي واستحسانه او ابعاد ما يرونه استقباحا، وقد تبرز اراء اخرى تسمح بجوازها ما دام المعنى القراني في حرمة من المساس به.

٣. اوضح البحث ان الاخفش منقاد الى الدليل ولم يخضع الى اصول النحو البصري لذا نجده يخالف سيبويه في مواطن عديدة.

٤. وقف البحث على احدى وعشرين مسالة افصح الاخفش عن رايه بالمطلق، وان غاب احيانا الدليل معتمدا على فكره النحوي.

٥. عمد الاخفش في تفصيل العامل المعنوي على المبتدأ والخبر في اتجاهين:الاول:عامل المبتدأ، وهو الابتداء الذي قابله بـــ(إن) الناصبة. والاخر:عامل الخبر:وهو الابتداء او المبتدأ يقابله بالعاملين المعنوي في الاول واللفظي في الثاني. وكلٌ حسن، والأقيس عنده رفع الخبر بالعامل المعنوي وهو الابتداء لا المبتدأ بوصفه عاملا لفظيا.

٦. ذهب الاخفش الى ان الخبر مرفوع بالابتداء وبذلك خالف سيبويه وان استحسنه واجازه.

٧. خصَّ الاخفش (اللات) بين البناء عند العرب والاعراب في النص القرآني، اذ لاحظ ان الالف واللام زائدتان فهما مدعاة لجعل علامة التاء علامة بناء كما في لفظتي(الان) و (أمس).

٨. قابل الاخفش بين اللات وامس منحيث زيادة الالف واللام لغير التعريف في الاول، والتجرد اصلا في الثاني ليكون حكمها حكم المبنيات لتضمنها معنى اللام.

٩. يتحدث الاخفش عن قراءة الرفع لنفي الواحد في النص الاول، وعن قراءة النصب لنفي الجنس في النص الثاني، وكلاهما وجه العربية. وهي قراءة الاجماع في المصحف. والفرق بينهما يترتب تفريقا نحويا فضلا عن التفريق الدلالي الواضح بين الواحد والجنس.

١٠. تبنى الاخفش تذكير (مَنْ) في هذا النص القراني من تذكير (يقنت) على اللفظ، وما ورد تانيثها في (تَعْمَلْ) و (نُؤْتِهَآ) انما على المعنى لان المراد (المراة).

١١. يلفت الانتباه حرص الاخفش على استحسان هذا النداء بالكسر في ام واب، ونحن نعلم ان لا فرق بين الياء في ابي وامي والكسرة ههنا الا بالاشباع، وبتعبير الصوتيين (الكسرة من الياء) ولا فرق بينهما الا الكمية، فلمَ اجاد الاخير دون رضى عن الاخر، لا سيما ان القياس بالتاء المكسورة المعوضة عن الياء.

١٢. استقبحه الاخفش القول:(يَقُمْ زَيْدٌ)، وهو يريد (لَيَقُمْ زَيْدٌ).... وهذا قبيح من المعنى، فضلا عن السلوك النحوي.

١٣. وضح الاخفش موقفه من القراءة لمن اضاف (فديةُ) الى (طعام) بوصفها قراءة ليست بالجيدة، ومن المؤكد ان هذه القراءة انبنت على معنى عند القراء يبرره التفسير الموضوعي للنص القراني اذا ما علمنا ان للمعنى والية الحركة اثرها في تلك القراء.

١٤. حدد الاخفش الطريق في مناقشة لفظة (عرفات) دون الدخول في التجرد من معاملة هذا اللفظ بعيد عن سياقه القراني، فهي اسم على حكاية الجمع. والتنوين فيه دليل جمع كالنون إذا قلت هَؤُلَاءِ مُسلمُونَ ومررت بمسلمين. وقد حدد الاخفش هذا الجمع بقوله:(فلما سمي به).

١٥. إنَّ نقد الاخفش النحوي لقراءة العامة كان نقدا مشفوعا بالمعنى والقياس، فاما المعنى فهو امر على ان الله على كل شي قدير، واما القياس فكما مثل عن ابراهيم (عليه السلام)، حين قال له ((وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)، فأمر إبراهيم بأن يعلم، بعد أن أراه كيفية إحيائه الموتى، أنه عزيز حكيم. فكذلك أمر الذي سأل فقال:(أنّى يحيي هذه الله بعد موتها) ؟ بعد أن أراه كيفية إحيائه إياها أن يعلم أنّ الله على كل شيء قدير.

١٦. اتبع الاخفش قراءة العامة في نصب (شركاءكم) ويبدو الارتباك النحوي واضحا حين يحدد وجه النصب بلفظة (أحس) ثم يجيز الرفع بلفظ (حسن) لان قاعدة النحويين تجيز عطف الظاهر على الضمير المرفوع شريطة الفصل بينهما كالفصل بين (نا) و (اباؤنا) بـــ(ترابا) في قوله تعالى ((﴿أَإِذَا كُنَّا تُرَاباً وَآبَآؤُنَآ)).

١٧. ابتدا الاخفش بقراءة الحسن البصري في جزم (تستكثرْ)بوصفها جواب الشرط، والاجود عنده قراءة الرفع وتعني:لا تعط شيئا لتصيب أكثر منه. ولعل المتتبع لقراءة عَبْد اللَّه ((وَلا تَمْنُنْ أَنْ تَسْتَكْثِرَ)) دليل على الرفع، فاسقاط (ان) الناصبة توجب الرفع وهو الصواب في القراءة والعمل. كما ان الاعمش قرا ذلك على تقدير الحرف الناصب ايضا.

CONFLICT OF INTERESTS
There are no conflicts of intere

٢٤. المصادر

١. د. نعمة رحيم العزاوي. فصول في اللغة والنقد. المكتبة العصرية- بغداد، ط١،٢٠٠٤م.

٢. رياض عبود اهوين. النقد النحوي عند ابن يعيش في كتابه(شرح المفصل). رسالة ماجستير من كلية الآداب/الجامعة المستنصرية٢٠٠٤م.

٣. أبو بكر بن أبي شيبة(ت- ٢٣٥هـ)، مصنف ابن شيبة. تح:كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض ط١، ١٤٠٩

٤. أبو عبد الله الحاكم محمد النيسابوري(ت- ٤٠٥هـ)،المستدرك على الصحيحين. تح:مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١- ١٩٩٠.
٥. أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي(ت-٤٥٨ه)، شعب الايمان. تح:محمد السعيد بسيوني زغلولدار الكتب العلمية – بيروت،ط١، ١٤١٠م.
٦. الأخفش الأوسط (ت- ٢١٥هـ)،معاني القران. تح:الدكتورة هدى محمود قراعة،مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ - ١٩٩٠ م.
٧. ابن جني (ت-٣٩٢ه). الخصائص. تح:محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة-بغداد، ط٤، ١٩٩٩م.
٨. سيبويه (ت١٨٠ه). الكتاب. تح:عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣ - ١٩٨٨ م
٩. أبو سعيد السيرافي(٣٦٨هـ)،شرح كتاب سيبويه، تحقيق:أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨ م.
١٠. أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت- ٦١٦هـ)،اللباب في علل البناء والاعراب. تح:د. عبد الإله النبهان،دار الفكر – دمشق، ط١، ١٩٩٥م
١١. أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت- ٦١٦هـ)،التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. تح:د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١ـ - ١٩٨٦م
١٢. بهاء الدين عبد الله بن عقيل(ت-٦٧٢هـ). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،تح:محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الفكر-دمشق،ط١٩٨٥،٢م.
١٣. أبو الحسن ابن الوراق (ت- ٣٨١هـ)،علل النحو،تح:محمود جاسم محمد الدرويش،الناشر:مكتبة الرشد - الرياض / السعودية،ط١ـ - ١٩٩٩م.
١٤. ابن هشام (ت- ٧٦١هـ)،أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. يوسف تح:يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،ط٤، ١٩٧٩.
١٥. أبو محمد حسن بن قاسم المرادي(ت- ٧٤٩هـ)،توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. تح:عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر،دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م
١٦. خالد بن عبد الله الأزهري(ت-٩٠٥هـ). شرح التصريح على التوضيح. دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
١٧. أبو حيان الأندلسي(ت-٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب. تح:مصطفى احمد النماس، مطبعة النسر الذهب- القاهرة، ط١٩٨٤،١م.
١٨. ابن مالك. شرح الكافية الشافية، تح:د. عبد المنعم احمد هريدي،دار المأمون للتراث-مكة المكرمة.
١٩. المرادي(٧٤٩هـ)، شرح التسهيل، دراسة وتحقيق الدكتور ناصر حسين علي، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.
٢٠. جلال الدين السيوطي (ت- ٩١١هـ) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تح:عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر. (د،ت).
٢١. أبو محمد عبد الله بن أحمد الخشاب (ت- ٥٦٧ هـ)،المرتجل في شرح الجمل. تح:علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، ١٩٧٢ م.

٢٢. أبو محمد حسن بن قاسم المرادي، جنى الداني عن حروف المعاني. تح:د فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٢ م
٢٣. محمود بن عبد الرحيم صافي (ت– ١٣٧٦هـ)،الجدول في اعراب القران. دار الرشيد، دمشق – مؤسسة الإيمان، بيروت،ط٤، ١٤١٨ هـ.
٢٤. أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني(ت– ٥٣٥هـ)،اعراب القران. قدمت له ووثقت نصوصه:الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد،فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض)،ط١ – ١٩٩٥ م
٢٥. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى:٤٥٨هـ)اعراب القران، تح:خليل إبراهم جفال دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٩٩٦م
٢٦. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت– ٦١٦هـ)، التبيان في اعراب القران. تح:علي محمد البجاوي،الناشر:عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د،ت).
٢٧. ابن جني،المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٩م.
٢٨. أبو إسحاق الزجاج (ت– ٣١١هـ)، معاني القران واعرابه. تح:عبد الجليل عبده شلبي،عالم الكتب – بيروت، ط١ – ١٩٨٨ م
٢٩. أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت– ٣٧٠هـ)،الحجة في القراءات السبع. تح د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة الكويت،دار الشروق – بيروت،ط٤، ١٤٠١ ه
٣٠. ابن الجزري(ت– ٨٣٣ هـ)،النشر في القراءات العشر. تح:علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].
٣١. أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الباقولي (ن– ٥٤٣هـ)،إعراب القرآن. تح إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري – القاهرة ودار الكتب اللبنانية – بيروت – القاهرة / بيروت، ط ٤– ١٤٢٠ ه
٣٢. محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت– ١٤٠٣هـ)، اعراب القران وبيانه. دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية، (دار اليمامة – دمشق – بيروت)، (دار ابن كثير– دمشق– بيروت) ط٤، ١٤١٥ هـ.
٣٣. طاهر بن احمد ابن باشاذ(ت–٤٦٩هـ). شرح المقدمة المحتسبة،تح:خالد عبد الكريم، الكويت، ط١٩٧٦،١–١٩٧٧م.
٣٤. رضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية. دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان (د،ت)
٣٥. مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت– ١٣٦٤هـ)،جامع الدروس العربية. المكتبة العصرية، صيدا – بيروت،ط٢٨، ١٩٩٣ م
٣٦. ابن خالويه (ت– ٣٧٠هـ)،ليس في كلام العرب. تح:أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢ – ١٩٧٩م
٣٧. أبو القاسم الزجاجي(ت– ٣٣٧هـ)٣ث. اللامات. تح:مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.
٣٨. ابو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري(ت–٧٦١هـ). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح:محمد محي الدين عبد الحميد،مطبعة السعادة–بمصر،ط١٩٦٠،٨.

٣٩. **علي الصبان**، حاشية الصبان على شرح الإشموني على ألفية ابن مالك. دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ،بمصر.
٤٠. عباس حسن (ت- ١٣٩٨هـ)،النحو الوافي. دار المعارف، ط١٥.
٤١. ابن هشام. شرح قطر الندى وبل الصدى،تح:محمد محيي الدين عبد الحميد،القاهرة، ط١١،١٣٨٣هـ.
٤٢. أبو عمرو عثمان بن عمر، جمال الدين ابن الحاجب (ت- ٦٤٦هـ)،امالي ابن الحاجب. دراسة وتحقيق:د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت،١٩٨٩ م
٤٣. الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت- ١٧٠هـ)،الجمل في النحو. تح:د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م
٤٤. د. فاضل صالح السامرائي،معاني النحو. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، ط١- ٢٠٠٠م.
٤٥. أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري، (ت- ٣٧٠هـ)،معاني القراءات. مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، ط١ - ١٩٩١ م.
٤٦. أبو بكر بن سهل السراج النحوي البغدادي(ت-٣١٦هـ). الأصول في النحو. تح:د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة-بيروت،ط٢،١٩٨٧م.
٤٧. أبو القاسم الهُذَلي يوسف بن علي (ت- ٤٦٥هـ)،الكامل في القراءات العشر والاربعين الزائدة عليها. تح: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر،ط١، ٢٠٠٧ م
٤٨. ابن جني، اللمع في العربية. تح:فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.
٤٩. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت- ٥٣٨هـ)،تح المفصل في صنعة الإعراب.:د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط١، ١٩٩٣.
٥٠. عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت- ١٤٠٣هـ)،البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة - القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب. دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان،(د، ت).
٥١. احمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبناء(ت-١١١٧هـ). إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر. تصحيح: علي محمد الضياع، دار الندوة الجديدة-بيروت،١٣٩٥هـ.
٥٢. أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى (ت- ١٥٠هـ)،تفسير مقاتل. تح:عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث - بيروت،ط١ - ١٤٢٣ هـ.
٥٣. فخر الدين الرازي خطيب الري (ت- ٦٠٦هـ)، تفسير الرازي(مفاتيح الغيب = التفسير الكبير). دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط٣ - ١٤٢٠ هـ.
٥٤. أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت- ٣١٠هـ) تفسير الطبري(جامع البيان في تأويل القرآن) ، تح:أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١ - ٢٠٠٠ م.
٥٥. أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤هـ)،منازل الحروف. تح:إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان، (د،ت).
٥٦. ابن مجاهد(ت- ٣٢٤هـ). السبعة في القراءات، تح: د. شوقي ضيف،دار العلوم،ط٣،١٩٨٠م.
٥٧. أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى:حوالي ٤٠٣هـ)،حجة القراءات. عبد الرحمن بن محمد، تح:سعيد الأفغاني، دار الرسالة، بيروت.

٥٨. أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، (ت- ٣٨١هـ)،المبسوط في القراءات العشر. تح:سبيع حمزة حاكيمي،مجمع اللغة العربية – دمشق، ١٩٨١ م
٥٩. أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد (ت- ٤٤٤هـ)،جامع البيان في القراءات السبع. جامعة الشارقة – الإمارات،ط١ – ٢٠٠٧ م
٦٠:أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت- ٥١٠هـ)، تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن). تح:محمد عبد الله النمر، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٤،١٩٩٧م.
٦١. أبو علي بن محمد الإشموني(ت-٩٢٩هـ). شرح الإشموني على ألفية ابن مالك،محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة دار الاتحاد،ط١٩٧٥،٣م.
٦٢. أبو جعفر أحمد بن علي المعروف بابن البَاذِش (ت- ٥٤٠هـ)،الإقناع في القراءات السبع. دار الصحابة للتراث، (د، ط)، (د، ت).
٦٣. السيد رزق الطويل (ت- ١٤١٩هـ)، مدخل في علوم القراءات. المكتبة الفيصلية، ط١، ١٩٨٥م
٦٤. أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (ت- ٢٠٧هـ)،معاني القران. تح:أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١ (د، ت).
٦٥. أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطيّ (ت- ٧٤١هـ)،الكنز في القراءات العشر. تح د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط١، ٢٠٠٤ م
٦٦. موفق الدين بن يعيش النحوي(ت-٦٤٣هـ). شرح المفصل،قدم له:الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط١ – ٢٠٠١ م
٦٧. أبو عمرو الداني (المتوفى:٤٤٤هـ)التيسير في القراءات السبع. تح:اوتو تريزل، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٢، ١٩٨٤م
٦٨. أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (ت- ٢٨٥هـ)،المقتضب. تح:محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب. – بيروت، (د،ت).
٦٩. أبو علي الفارسيّ (ت- ٣٧٧هـ)،التعليقة على كتاب سيبويه. تح:د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)،ط١، ١٩٩٠م
٧٠. أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت- ٤٣٧هـ)،مشكل اعراب القران. تح:د. حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٥.
٧١. محمد الطاهر عاشور (ت- ١٣٩٣هـ)،التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد). الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤ م.
٧٢. أبو جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس (ت- ٣٣٨هـ)،إعراب القرآن. وضع حواشيه وعلق عليه:عبد المنعم خليل إبراهيم،منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.
٧٣. أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت- ٥٤٢هـ)،تفسير ابن عطية(المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) تح:عبد السلام عبد الشافي محمد،دار الكتب العلمية- بيروت، ط١- ١٤٢٢هـ
٧٤. ابو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تفسير البحر المحيط. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود واخرون، دار الكتب العلمية لبنان/ بيروت،ط١، ٢٠٠١م.

٧٥. أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي (ت- ٦٧١هـ)، تفسير القرطبي(الجامع لأحكام القران). تح:أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة،ط٢- ١٩٦٤ م.
٧٦أبو العباس أحمد بن المعروف بالسمين الحلبي (ت- ٧٥٦هـ). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح:الدكتور أحمد محمد الخراط،دار القلم، دمشق.
٧٧. أبو القاسم محمود بن أبي الحسن بن الحسين (ت- ٥٥٠هـ)، إيجاز البيان عن معاني القرآن. تح:الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، الناشر:دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة:الأولى- ١٤١٥هـ.
٧٨. أبو القاسم محمود بن أبي الحسن علي النيسابوري (ت- ٥٥٣هـ)،باهر البرهان مع مشكلات القران. تح:سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، رسالة ماجستير جامعة أم القرى – مكة المكرمة،١٩٩٨ م.
٧٩. محمد عباس الباز، مباحث في علم القراءات مع بيان أصول رواية حفص. دار الكلمة – القاهرة، ط١ – ٢٠٠٤م.
٨٠. محمد محمد سالم محيسن (ت- ١٤٢٢هـ)،القراءات وأثرها في علوم العربية. مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ط١ – ١٩٨٤ م.
٨١. أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الثعالبي (ت- ٨٧٥هـ)،تفسير الثعالبي(الجواهر الحسان في تفسير القرآن). تح:الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود،دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١ – ١٤١٨ هـ.
٨٢. الزجاجي،حروف المعاني والصفات. تح:علي توفيق الحمد،مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
٨٣. ابن الجوزي (ت- ٥٩٧هـ)،زاد المسير في علم التفسير. المكتب الإسلامي – بيروت، ط٣، ١٤٠٤.
٨٤. أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،تح:عبد الرزاق المهدي،دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٨٥. أبو سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي (ت- ٦٨٥هـ)،تفسير البيضاوي(أنوار التنزيل وأسرار التأويل)،تح:محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١ – ١٤١٨ هـ.
٨٦. أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت- ٧١٠هـ)، تفسير النسفي((مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، تح:يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له:محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١ – ١٩٩٨ م.
٨٧. شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي (ت- ١٢٧٠هـتفسير الالوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني).)، تح:علي عبد الباري عطية،دار الكتب العلمية – بيروت،ط١، ١٤١٥هـ.
٨٨. علم الدين السخاوي (ت- ٦٤٣)،سفر السعادة وسفير الافادة. تح:د. محمد الدالي،تقديم:د. شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق)،دار صادر،ط٣ – ١٩٩٥ م.
٨٩. أبو الحسن النوري علي بن محمد بن سالم (ت- ١١١٨هـ)،غيث النفع في القراءات العشر. تح:أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان،دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
٩٠. أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني (ت- ٤٨٩هـ)،تفسير السمعاني(تفسير القرآن). تح:ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط١، ١٩٩٧م.

٩١. يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، البصري (ت- ٢٠٠هـ)،تفسير يحيى بن سلام. تح:الدكتورة هند شلبي الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١ـ - ٢٠٠٤م.

٩٢. الخليل بن احمد الفراهيدي. العين. تح: د. مهدي المخزومي، ود. ابراهيم السامرائي، دار الرشيد، ١٩٨١م.

٩٣. أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت- ٣٢١هـ)،جمهرة اللغة. تح:رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م

٩٤. أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي،الكليات. تح:عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٩٨م.